لا يزال رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو يراوغ من أجل تعطيل التوصل إلى صفقة لوقف العدوان على قطاع غزة، فيما تتجه الأنظار للمفاوضات التي تعقد اليوم في القاهرة، في وقت ارسلت فيه حركة حماس وفداً إلى مصر لـ«الاستماع عن قرب من الوسطاء»

مفاوضات مفصلية في القاهرة

تصور إسرائيلي يتضمن تجزئة الانسحاب من محور فيلادلفيا

للحديث تتمة...

معبر أبو الزندين

عيسى سميسم

شكل فتح معبر أبو الزندين بين مناطق سيطرة فصائل المعارضة، المدعومة من تركيا، ومناطق سيطرة النظام السوري، الامتحان الأول لتلك الفصائل لإثبات مدى قدرتها على اتخاذ مواقف تتوافق مع مبادئ الثورة السورية، إن تعارضت مصلحة الدولة التي ترعى تلك الفصائل (أي تركيا) مع تلك المبادئ، ولا سيما أن فتح المعبر كان أولى الخطوات العملية لتطبيع العلاقات بين تركيا والنظام الذي قامت الثورة السورية ضده. ويعني هذا الأمر أن تلك الخطوة ستتبعها فيما لو نجحت خطوات أخرى بين تركيا والنظام، ستضع فصائل المعارضة المنضوية تحت اسم «الجيش الوطني» أمام خيارات أصعب، فإما أن تثبت انتماءها إلى الثورة السورية، وإما أنها تحولت بالفعل إلى مجرد أدوات لتنفيذ المصالح التركية في شمال غرب سورية.

المعبر الذي افتُتح يوم الأحد الماضي بأوامر تركية، وموافقة بعض فصائل المعارضة واعتراض البعض الآخر، ورغم الترويج لفوائده الاقتصادية الكبيرة على مناطق المعارضة، إلا أن الفوائد الاقتصادية والسياسية لهذه الخطوة على النظام أكبر بكثير مما قد تستفيد منه مناطق المعارضة. هذه الخطوة تعطّل بالدرجة الأولى مفاعيل العقوبات الاقتصادية المفروضة على النظام من قبل بعض الدول الغربية، ولا سيما الولايات المتحدة. كذلك فإنها تنفي مُبرر فرض تلك العقوبات طالما أن الطرف الذي ثار على النظام يكسر تلك العقوبات ويقوم بتبادلات اقتصادية معه، هذا إضافة إلى أن المعبر يشكل تهديداً بإغراق مناطق المعارضة (غير المضبوطة أمنياً) بالمخدرات التي يغزو بها النظام دول العالم.

ولكن رغم افتتاح معبر أبو الزندين، وعدم التمكن من تشغيله حتى الآن، فإن أداء فصائل «الجيش الوطني» وموقفهم حيال هذه الخطوة أعطى مؤشراً سلبياً على ما قد يتخذونه من مواقف في حال تطوُّر ملف التطبيع التركي مع النظام. صحيح أن النفذ الوحيد لمناطق المعارضة هو الأراضي التركية، وأن معظم الدعم الذي تتلقاه فصائل المعارضة هو عبرها، وأن أنقرة هي المتحكم الوحيد بفصائل «الجيش الوطني»، وأنه ليس مطلوباً اتخاذ موقف عدائي تجاه الخطوات التركية، ولكن على الأقل ورغم كل ما سلف، يجب أن تكون مواقف تلك الفصائل منسجمة مع ما قامت لأجله الثورة السورية كي تكسب احترام الجميع، وفي مقدمتهم تركيا، وإلا فإنهم سيتحولون تدريجياً إلى مجرد أدوات يجري التخلص منها بمجرد انتهاء صلاحيتها.

الدوحة ـ **ضياء الكحلوت**
القاهرة ـ **العربي الجديد**

في الوقت الذي تكرر فيه حركة حماس تجاوبها مع المساعي على قطاع غزة وتبادل الأسرى، بما في ذلك إرسالها وفداً، أمس السبت، إلى القاهرة التي من المقرر أن تستضيف اليوم جولة مفاوضات مفصلية، لـ«الاستماع عن قرب من الوسطاء» وما لديهم من مقترحات، لا يزال رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو يراوغ لعرقلة أي فرصة حقيقية للتوصل إلى الاتفاق، فيما تزداد التسريبات عن خلافاته مع فريق المفاوضين الإسرائيليين بسبب تمسّكه ببقاء قوات الاحتلال في محور فيلادلفيا. وبالتزامن، تحاول قوات الاحتلال زيادة الضغط على المقاومة الفلسطينية، عبر ارتكاب مزيد من المجازر، بالإضافة إلى ضغط الفلسطينيين في مناطق صغيرة عبر إصدار أوامر تهجير جديدة. بموازاة ذلك، بدا رئيس هيئة الأركان المشتركة للجيش الأميركي سي كيو براون، أمس السبت، زيارة لم تكن معلنة إلى منطقة الشرق الأوسط لمناقشة سبل تجنّب أي تصعيد جديد للتوتر، لئلا تتسع رقعة الصراع، على وقع استمرار ترقّب الرد الإيراني على اغتيال إسرائيل لرئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية في طهران في 31 يوليو الماضي، وكذلك رد حزب الله على اغتيال القيادي فيه فؤاد شكر قبلها بيوم. وبدا براون زيارته للمنطقة من الأردن، على أن ينتقل منها إلى مصر وإسرائيل في الأيام المقبلة. واعتبر براون، في تصريح لوكالة رويترز، أن التوصل إلى اتفاق بشأن وقف العدوان على غزة «سيساعد في خفض حدة التوتر». وأضاف براون قبل أن تهبط طائرته في الأردن: «في الوقت ذاته، أبحث مع نظرائي ما يمكننا القيام به، لمنع أي نوع من التصعيد وضمان أننا نتخذ كل الخطوات المناسبة (لتجنّب) صراع أوسع نطاقاً». وأضاف: «عزّزنا قدراتنا (في المنطقة) لتوجيه رسالة ردع قوية بهدف منع اتساع نطاق الصراع، وأيضاً لحماية قواتنا إذا تعرضت لهجوم»، مضيفاً أن حماية القوات الأميركية «أمر بالغ الأهمية». ولم يخفِ براون في التكهنات إزاء ما قد تُقدم إيران أو أي من حلفائها على فعله، لكنه قال إنه يأمل في مناقشة سيناريوهات مختلفة مع نظيره الإسرائيلي هرتسي هاليفي. وقال: «على وجه الخصوص، سأبحث مع نظيري الإسرائيلي كيف يمكن أن يردّوا، استناداً إلى الرد الذي يأتي من حزب الله أو من إيران».

ونقلت هيئة البث الإسرائيلية، أمس السبت، عن مسؤول إسرائيلي قوله إن وفداً برئاسة رئيس الموساد ديفيد برنيع سيغادر إلى القاهرة، اليوم الأحد، للمشاركة في المباحثات بشأن التوصل إلى صفقة لوقف العدوان على غزة. في هذه الأثناء، وبحسب معلومات حصلت عليها «العربي الجديد» عرض المسؤولون المصريون المعنيّون بإدارة الأزمة في قطاع غزة، مساء أمس السبت، على وفد حركة حماس، أحدث تصور إسرائيلي قدمه وفد حكومة الاحتلال المفاوض إلى القاهرة قبل يومين، بشأن وضع محور فيلادلفيا الحدودي بين قطاع غزة ومصر، وأيضاً معبر رفح البري، لدراسته وتقديم الرد عليه. وفي حال جاء الرد إيجابياً من قبل حماس، فمن المقرر أن يتم البناء عليه والانتقال إلى باقي نقاط التفاوض الخاصة بمشروع اتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة والتوصل إلى صفقة لتبادل الأسرى والرهائن بين المقاومة الفلسطينية وحكومة الاحتلال الإسرائيلية.

وبناء على التصور الإسرائيلي الذي قدمه وفد تل أبيب المفاوض إلى المسؤولين المصريين، أول من أمس الجمعة، طلبت القاهرة من قيادة حركة حماس، فجر أمس السبت، القدوم إلى مصر على وجه السرعة لاستلام المقترح. وبالفعل، وصل وفد حماس برئاسة خليل الحية إلى القاهرة، مساء أمس السبت، حيث تم عرض المقترح الإسرائيلي لدراسته. وقال القيادي في حماس موسى أبو مرزوق، في تصريح خاص لـ«العربي الجديد»، إن وفد الحركة توجه إلى القاهرة «بناء على وجود تطوّر لكنه ليس كاملاً»، فيما ذهب إلى القاهرة كي «يستمع عن قرب» من الوسطاء، مشدداً على أن «زيارتنا إلى القاهرة لا تعني دخولنا في جولة المفاوضات المقبلة». وبحسب معلومات توافرت لـ«العربي الجديد»، فإن الوفد الإسرائيلي أبلغ المسؤولين المصريين بإمكانية انسحاب جيش الاحتلال الإسرائيلي من 5 نقاط عسكرية في محور فيلادلفيا من أصل 8 نقاط موجودة حالياً، على أن يُبقي على نقطتين غرب معبر رفح البري، ونقطة أخرى شرقه. وفي مقابل ذلك، أصر الجانب المصري على إخلاء معبر رفح بالكامل مع أول أيام الصفقة، من أجل تجهيزه لإدخال المساعدات الإنسانية وتنفيذ عملية تبادل الأسرى والمحتجزين بين الجانبين. وبحسب المعلومات، فإن المسؤولين المصريين أكدوا لوفد حماس رفض مصر أي تواجد دائم لجيش الاحتلال الإسرائيلي في محور فيلادلفيا وأن ذلك الأمر ليس مطلباً للحركة فقط، بل إنه موقف مصري ثابت لا يمكن التراجع عنه، وأن وجود جيش الاحتلال الإسرائيلي في محور فيلادلفيا «مؤقت» إلى حين انتهاء العمليات العسكرية في قطاع غزة، وهو ما يمكن اعتباره «رسالة طمأنة» من جانب مصر إلى حركة حماس، في المرحلة الأولى من الاتفاق، لدفعها إلى الموافقة على «تجزئة» الانسحاب الإسرائيلي من محور فيلادلفيا. لكن في المقابل، فإن المسؤولين المصريين غير متيقنين من موافقة حماس على ذلك. وكشفت المعلومات عن أن وفد حركة حماس تسلّم من الجانب المصري، مساء أمس السبت، بعض التفاصيل الفنية الخاصة بالمقترح، وهي عبارة عن خرائط الوجود العسكري الإسرائيلي في محور فيلادلفيا والية تحرّكه على المحور بين غرب رفح البري، ونقطة أخرى شرقه. وفي مقابل ذلك، أصر الجانب المصري على إخلاء معبر رفح بالكامل مع أول أيام الصفقة، من أجل تجهيزه لإدخال المساعدات الإنسانية وتنفيذ عملية تبادل الأسرى والمحتجزين بين الجانبين. وبحسب المعلومات، فإن المسؤولين المصريين أكدوا لوفد حماس رفض مصر أي تواجد دائم لجيش الاحتلال الإسرائيلي في محور فيلادلفيا ومعبر رفح، سيرسل الجانب المصري بدوره الرد إلى الجانب الإسرائيلي، وبناء على طبيعة رد الحركة، لو كان إيجابياً، ستقدم إسرائيل تنازلاً جديداً، يتمثل في قبول المقترحات حول آلية عبور الفلسطينيين من جنوبي قطاع غزة إلى الشمال، والتي تنص على عدم تواجد جيش الاحتلال الإسرائيلي في ممر نتساريم لعدم إعاقة عودتهم. وأكد عضو المكتب السياسي لحركة حماس، عزت الرشق، في بيان صحافي أمس السبت، أن الحركة «تؤكد التزامها بما وافقت عليه في 2 يوليو الماضي»، والمبني على إعلان الرئيس الأميركي جو بايدن وقرار مجلس الأمن. وأضاف: «إذ تؤكد حماس جاهزيتها لتنفيذ ما اتفق عليه، فإنها تطالب بالضغط على الاحتلال وإلزامه بتنفيذ ذلك، ووقف تعطيل التوصل إلى اتفاق». وفيما قال مصدر مطلع لوكالة رويترز إنه من المتوقع أن يحضر رئيس وزراء قطر وزير الخارجية الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني محادثات وقف إطلاق النار على غزة في القاهرة، أفاد مصدر مصري لوكالة فرانس برس أن جولة المفاوضات «الموسعة» ستنطلق اليوم الأحد بمشاركة مسؤولين مصريين وقطريين. وتحدّث عن «مناقشات موسعة» ستجري في القاهرة للإعداد لجولة مفاوضات «تناقش مع الوسطاء مقترحات إضافية لسد الفجوات بين إسرائيل وحماس والآليات التنفيذية». ورأى أن جولة اليوم ستكون «مفصلية لبلورة اتفاق سيعلن عنه إذا نجحت وأشعل في الضغط على تنتياهو».

وكان الرئيس الأميركي جو بايدن تحدث مع أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، مساء أمس الأول الجمعة، في اتصالين منفصلين، لبحث الوضع في قطاع غزة وجهود الوساطة لوقف إطلاق النار وتبادل المحتجزين، فيما لا تزال مفاوضات تنتياهو تشكل العقبة الرئيسية أمام تحقيق اختراق في المفاوضات، لا سيما مع تمسّكه بالبقاء في محور فيلادلفيا. وفي السياق، قال مصدر مطلع لوكالة رويترز أمس السبت إن تنتياهو دخل في خلاف مع مفاوضي وقف إطلاق النار الإسرائيليين، بسبب إصراره على ألا تنسحب إسرائيل من محور فيلادلفيا. وقال المصدر إن تنتياهو وافق على نقل موقع واحد بمحور فيلادلفيا لبضع مئات من الأمتار، لكنه سيحتفظ بالسيطرة الكاملة على المحور، على الرغم من ضغوط من أعضاء فريقه التفاوضي لتقديم المزيد من التنازلات. وأضاف المصدر المطلع على المفاوضات: «يصر رئيس الوزراء على أن هذا الوضع سيستمر، في معارضة لضغوط بعض عناصر فريق التفاوض التي ترغب في الانسحاب من هناك». وكان موقع «أكسيوس» الأميركي قد كشف أن بايدن طلب من تنتياهو، خلال الاتصال الهاتفي بينهما أخيراً، «سحب القوات الإسرائيلية من جزء على الحدود بين مصر وغزة». وبحسب الموقع، فإنهم «في إسرائيل يقولون إن تنتياهو وافق على تحريك موقع عسكري واحد فقط لمسافة مئات الأمتار، ويعتقدون أن هذا التنازل الصغير غير كاف لجعل حماس توافق»، في حين يعتقد المسؤولون الإسرائيليون أن «الموافقة على تغيير أحد مواقع الجيش لا تضر بالسيطرة على محور فيلادلفيا». ونقل موقع أكسيوس الأميركي عن ثلاثة مسؤولين إسرائيليين قولهم إن بايدن طلب من تنتياهو، خلال مكالمتهما يوم الأربعاء الماضي، الموافقة على سحب القوات الإسرائيلية من جزء من الحدود بين مصر وغزة، فيما قبل تنتياهو جزئياً طلب بايدن ووافق على التخلي عن موقع إسرائيلي واحد على طول الحدود. وأوضح مسؤول إسرائيلي أن المنطقة التي طلب الرئيس الأميركي الانسحاب منها هي شريط حدودي يبلغ طوله من كيلومتر إلى كيلومترين. وأوضح الموقع أن بايدن طلب من تنتياهو سحب القوات من جزء صغير من محور فيلادلفيا أثناء تنفيذ المرحلة الأولى من الصفقة. وقال المسؤولون الإسرائيليون إن الاتفاق الجزئي الذي توصل إليه تنتياهو أدى دعم الولايات المتحدة الموقف الإسرائيلي المتمثل في بقاء قوات أخرى من جيش الاحتلال الإسرائيلي على طول محور فيلادلفيا في المرحلة الأولى من الاتفاق. ونقل الموقع عن مسؤول إسرائيلي قوله إنه بعد دعم الولايات المتحدة موقف إسرائيل، كان على مصر أن توافق على تسليم الخرائط المقترحة مع الانتشار المحدث لجيش الاحتلال إلى حركة حماس. لكن المسؤول أوضح أن تل أبيب لا تعتقد أن حماس ستوافق على الخرائط الجديدة. وفيما يسود ترقب لمصير المفاوضات التي ستجرى في القاهرة اليوم، كان جيش الاحتلال يكثف ضغوطه على الأرض، متسبباً في مزيد من التهجير. وفي حين طالب جيش الاحتلال المهجرين في مناطق واسعة شرقي مدينة دير البلح وسط قطاع غزة بإخلائها قسراً تمهيداً لعمل عسكري فيها، تراجعت قوات الاحتلال الإسرائيلي، أمس السبت، من منطقة مدينة حمد السكنية غربي مدينة خانيونس جنوبي قطاع غزة، بعد أيام من العملية العسكرية البرية والجوية الواسعة التي استهدفت المنطقة، وأدت إلى تدمير كبير في بنيتها التحتية، وتفجير معظم أبراجها السكنية. ورصد ناشطون، تحدثوا مع «العربي الجديد»، وجود ثلاث رافعات نصبها جيش الاحتلال في المناطق القريبة من توغله شمالي خانيونس وشرقي دير البلح وسط القطاع، محمّلة بالأسلحة الرشاشة التي تطلق الرصاص على كل من يقترب من المنطقة وتستهدفه، وهي بالأساس تكشف المنطقة المحيطة بالتوغل البري. ومدينة حمد كانت جزءاً من المنطقة الإنسانية «الآمنة» وفق التوصيف الإسرائيلي، لكنها لم تعد كذلك، مع استمرار تقليص الاحتلال الإسرائيلي المناطق، والضغط على المهجرين فيها، وحشرهم في مناطق ضيقة للغاية. وقال الدفاع المدني الفلسطيني، في بيان أمس السبت، إن الاحتلال حصر النازحين في مساحة لا تتجاوز 35 كيلومتراً مربعاً في المناطق التي يقول إنها «إنسانية آمنة»، وهذه المناطق تتمركز في غرب دير البلح والزوايدة وسط القطاع، وأجزاء من مواصي خانيونس جنوباً. واعلنت بلدية دير البلح وسط قطاع غزة، في بيان أمس السبت، نزوح نحو 100 ألف فلسطيني من شرق المدينة خلال اليومين الماضيين، جراء القصف وأوامر الإخلاء الإسرائيلية. وقالت إن «100 ألف فلسطيني نزحوا من شرق المدينة خلال اليومين الماضيين، وخرج 20 مركز إيواء عن الخدمة بسبب القصف وأوامر الإخلاء الإسرائيلية». وقال مسؤولون، أمس السبت، واندلعت النيران في سيارتين على الأقل، انفجرت في إحداهما أسطوانة غاز صباح أمس السبت أمام المعبد اليهودي، ما أدى إلى إصابة شرطي بجروح. ورصدت كاميرا مراقبة «مشتبهاً به وهو يحمل علماً فلسطينياً»، وفق ما أفاد مصدر مقرب من التحقيق.

(فرانس برس)

إبادة الشعب وتهجيره

شدد امين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حسين الشيخ، امس السبت، على ان الحرب الاسرائيلية على قطاع غزة تهدف الى «إبادة شعبنا وتهجيره». وشدد الشيخ، في منشور على حسابه بمنصة اكس، عقب اجتماع مع القنصل العام التركي لدى فلسطين، اسماعيل تشوبان اوغلو، على «ضرورة وقف الحرب المجرمة في قطاع غزة التي تهدف الى إبادة الشعب الفلسطيني وتهجيره، وعلى ضرورة حماية الضفة الغربية من الاجراءات الاسرائيلية»، مشيرا الى «تشكيل لجنة للتحضير لزيارة (الرئيس الفلسطيني محمود) عباس الى قطاع غزة».

دمار في خانيونس أمس (دعاء البار/الأناضول)

بدا رئيس هيئة الأركان الأميركي زيارة إلى المنطقة

مصدر: تنتياهو يصر على ألا تنسحب إسرائيل من فيلادلفيا

هل تمنع الأزمة الاقتصادية في إسرائيل توسيع الحرب؟

تفاقمت الأزمة الاقتصادية في إسرائيل خلال الأشهر الأخيرة، على وقع حرب الإبادة في قطاع غزة وتزايد المؤشرات حيال توسيع الحرب على الجبهة الشمالية ضد حزب الله، بعد تصعيد الأيام الماضية

حيفا ـ **امطانس شحادة**

منذ حرب لبنان الأولى (الاجتياح الإسرائيلي للبنان في عام 1982)، ورغم الاختلاف في طبيعة الحرب وحجمها، لم تخض إسرائيل حرباً طويلة وبوتيرة عالية، تجاوزت العشرة أشهر حتى الآن، وعلى أكثر من جبهة، من دون أن يكون في الأفق القريب تصوّر لموعد وكيفية انتهاء الحرب أو نتائجها. ومنذ أن وضع ديفيد بن غوريون أسس العقيدة العسكرية في خمسينيات القرن الماضي، فهم أن لا قدرة لبنية المجتمع الديمغرافية وطبيعة وحجم التعامل مع الأزمة تحمّل حرب طويلة أو حرب مهددة للجبهة الداخلية قادرة على تعطيل الاقتصاد بشكل تام من جهة، فضلاً عن تجنيد قوات احتياط لفترة طويلة، وتخصيص ميزانيات ضخمة لها. العقيدة العسكرية اعتمدت على خوض حروب سريعة، بغرض نقل المعارك إلى أرض «العدو»، لحسمها، وفق الرؤية الإسرائيلية، باقل الخسائر.

في الجانب الاقتصادي، لم تتغير الاعتبارات والشروط بشكل جوهري بعد مرور أكثر من سبعة عقود على إقامة إسرائيل ووضع العقيدة العسكرية الأساسية، حتى ولو بات الاقتصاد الإسرائيلي متطوراً وحديثاً، وبلغ فيه الناتج المحلي السنوي للفرد الواحد أكثر من 50 ألف دولار، متشابهاً مع العديد من كبريات الاقتصاد في العالم. وبات هذا الانتقاد مرتبطاً بالأسواق العالمية والاستثمارات الخارجية، معتمداً على قطاع التقنيات الحديثة والتكنولوجيا الفائقة، مكرّساً العجز عن خوض إسرائيل الحروب الطويلة.

تزايدت في الأسابيع الأخيرة مؤشرات عن عمق الأزمة الاقتصادية في إسرائيل المشتقة بشكل مباشر من حرب الإبادة على قطاع غزة، والحالة الأمنية والسياسية منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي. وكما في الجانب الأمني والعسكري، فإن أهداف الحكومة غير واضحة أيضاً في الجانب الاقتصادي، وهناك اتهامات علنية بأن الحكومة لم تتعامل بشكل مهني وعقلاني مع الأزمة الاقتصادية في إسرائيل بل تجاهلتها في محاولة للالتفاف أو القفز عن استحقاقات المرحلة، مستمرة في انتهاج سياسة اقتصادية شعبوية فئوية، بهدف الحفاظ على التحالف الحكومي بدلاً من الاهتمام بمصلحة الاقتصاد الإسرائيلي. في الجانب الاقتصادي، أصبح رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو رهينة أحزاب اليمين المتطرف ومصالح الاستيطان، تماماً كما في كل من الجانب الأمني والعسكري والسياسي، عامداً إلى المراوغة والمناورة والتهرب من ضرورة التعامل مع الأزمة الاقتصادية، المنبئة باحتمال تحولها إلى حالة انهيار اقتصادي وتراجع في مكانة إسرائيل الاقتصادية الدولية. الوضع الراهن وتعامل الحكومة، خصوصاً وزير المالية الفاشي بتسلئيل سموتريتش، وفقاً للعديد من المحللين الإسرائيليين، أصبح خطراً على الاقتصاد الإسرائيلي ومكانته الدولية المتآكلة وعلى إمكانيات الخروج من الأزمة، وبات مزعجاً للعديد من كبار المسؤولين في المؤسسات الاقتصادية والمحللين.

من علامات التحذير من عمق الأزمة الاقتصادية في إسرائيل، رسالة محافظ المصرف المركزي الإسرائيلي أمير يارون، إلى رئيس الوزراء، التي نشرت قبل عدة أيام في وسائل الإعلام الإسرائيلية. وأعرب يارون عن قلقه بشأن الوضع الاقتصادي في إسرائيل، وانتقد رد فعل نتنياهو على قرار مؤسسة «فيتش» خفض التصنيف الائتماني لإسرائيل، أشار المحافظ في رسالته إلى ضرورة وأهمية إقرار موازنة العام المقبل، منتقداً تجاهل الحكومة ووزير المالية لها. وقال إن «الموافقة على الميزانية في الوقت المحدد ستُمكن من التعامل بشكل أفضل مع التحديات الدفق المالي وتقليل الحاجة إلى أدوات غير عادية في الميزانية. كما أن تكامل جميع العناصر المهنية في صياغة الميزانية، كما جرت العادة، أمر ضروري لعملية شاملة لضمان ميزانية متوازنة ومسؤولة». وشدد على أهمية الإصغاء للمهنيين في وزارة المالية وعدم تجاهلهم أو تهميشهم.

بدورها، حذرت افتتاحية صحيفة هآرتس، الخميس الماضي، من الأزمة الاقتصادية في إسرائيل ومن سوء إدارة الحكومة للملف الاقتصادي، واتهمت سموتريتش شخصياً بالإخفاق في إدارة هذا الملف. وكتبت: «يمارس سموتريتش سياسات اقتصادية غير مسؤولة في زمن الحرب، ويرفض إعداد ميزانية الدولة لعام 2025، تاخذ في الاعتبار تكاليف الحرب الباهظة، وتعكس واجبه في منع حدوث أزمة اقتصادية. وبطاب الوزير البيروقراطية المهنية بخرق إطار الموازنة لعام 2024 وتجاوز قواعد الإنفاق. وعندما أوضح له كبار المسؤولين في مكتبه أن هذه خطوة خطيرة من شأنها أن تضر بمصداقية الحكومة، كان رد فعله متطرفاً واقترح عليهم الاستقالة». واختار سموتريتش، وفقاً للصحيفة، ذات المسار الذي اتبعته الحكومة منذ تشكيلها: تفضيل المصالح السياسية، والحفاظ على التحالف ومنح أفضليات اقتصادية لقواعد اليمين والاستيطان، بدلاً من التصرف المهني.

تحذير آخر من خطورة الأزمة الاقتصادية في إسرائيل جاء على لسان تسفي إيكشتاين، في مقابلة مع الصحيفة الاقتصادية كالكاليست الأربعاء الماضي. وقد شغل إيكشتاين سابقاً منصب نائب محافظ المصرف المركزي الإسرائيلي، وهو مؤسس «معهد أهارون للاقتصاد» في جامعة رايخمان. شدد إيكشتاين على خطورة الحالة الاقتصادية الراهنة، واحتمالات التدهور والانهيار الاقتصادي في حال توسعت الحرب إلى جبهات أخرى، مؤدية إلى كارثة اقتصادية. وفقاً لإيكشتاين، فإن الوضع الاقتصادي الراهن سيئ للغاية، ومن المحتمل تدهوره في حال توسعت الحرب مع حزب الله، دافعاً إلى انخفاض الناتج المحلي بـ2,5%، وارتفاع نسبة الدين العام من الناتج المحلي وصولاً إلى 75%، مع تسجيل انخفاض إضافي كبير في التصنيف الائتماني لإسرائيل. أما السيناريو الرعب الذي حذّر منه إيكشتاين فهو الحرب متعددة الجبهات، لأن «مثل هذا السيناريو سيؤدي إلى تدهور اقتصادي كبير، ويمكن أن يؤدي إلى انخفاض كبير في الناتج المحلي الإجمالي يصل إلى نسبة 5% أو أكثر، وإلى ارتفاع نسبة الدين من الناتج المحلي الإجمالي إلى قرابة 80%، وارتفاع العجز المالي للحكومة بشكل كبير». وفقاً له، الأزمة الاقتصادية في إسرائيل مرتبطة بشكل مباشر بالحالة الأمنية والعسكرية. وقد حذّر العديد من المحللين والخبراء والمهنيين والمسؤولين من مخاطر توسع الجبهات أو توسيع الحرب، ومن احتمال الوصول إلى حرب إقليمية. فإذا كانت الحرب على غزة قد عطلت الاقتصاد في جنوب إسرائيل بشكل كلي في الأشهر الأولى من الحرب، وقلصت بشكل كبير النشاط الاقتصادي في الشمال، وأدت إلى أثمان اقتصادية باهظة لغاية الآن، فإن توسيع الحرب سيفضي إلى تعطيل واسع في الاقتصاد الإسرائيلي، وتجنيد أعداد كبيرة من قوات الاحتياط، وانهيار الاستثمارات الخارجية وهروب شركات التقنيات الحديثة والتكنولوجيا الفائقة إلى خارج إسرائيل، وتراجع مكانة الاقتصاد الإسرائيلي. إسرائيل مدركة تماماً لأهمية مركب الاقتصاد والمناعة الاقتصادية في مركبات الأمن القومي، ودوره في عوامل القوة. واعتبرت أن الاقتصاد مركب أساسي من مركبات أمنها القومي. والجميع مدرك للأثمان الباهظة المتوقعة لتوسيع الحرب واستمرارها لمدى أطول، وهي حالة متناقضة مع أساسيات العقيدة العسكرية الإسرائيلية. على الرغم من كل هذا، فإن المخاوف من أزمة اقتصادية لم تحفز إنهاء حرب الإبادة على غزة، ولا ردع إسرائيل من توسيع الجبهة الشمالية. لغاية الآن لا بوادر جدية لدى الحكومة الإسرائيلية، أو المؤسسة العسكرية، لوقف الحرب على غزة ومنع توسيعها في الجبهة الشمالية مع حزب الله. صحيح أن المؤسسة العسكرية والأمنية مؤيدة لوقف إطلاق النار في غزة والتوصل إلى اتفاق لإطلاق سراح الأسرى، إلا أنها لم تمارس ضغطاً كافياً على الحكومة وعلى رئيس الوزراء تحديداً، بغية الدفع نحو اتفاق. وذكرت المؤسسة العسكرية أن وقف إطلاق النار في غزة، أو على الأقل حفض العمل العسكري بشكل جدي، يسمح في زيادة جهوزية الجيش في جبهة الشمال، ونقل قوات وجهد للجبهة الشمالية. في الأيام الأخيرة، واصلت إسرائيل خطوات وعمليات توسع الاشتباك في جبهة الشمال، منها تعميق الضربات ونوعية الأهداف، متوعدة حزب الله بأن خيار الحرب بات أقرب مما مضى.

إلى ما يبدو أن تؤدي المفاوضات الحالية إلى اتفاق لوقف إطلاق النار وتبادل الأسرى بين حركة حماس وإسرائيل، بسبب تعنت الجانب الإسرائيلي، تحديداً تنتياهو، وإصراره على استمرار الحرب عبر إضافة بنود وشروط على كل الاقتراحات لوقفها. بخلاف أساسيات العقيدة العسكرية الإسرائيلية، لم يظهر تصرف متخذي القرار والمؤسسات العسكرية والأمنية أنهم ساعون إلى تقليص مدة ومدى الحرب، أو العمل على إنهائها، ولم يعبروا اهتماماً كافياً للأثمان الاقتصادية، على الرغم من الإجماع القائم بأن أي توسيع للحرب سيكون كارثياً للاقتصاد الإسرائيلي، وأن أثمان الحرب البشرية والمادية ستكون كبيرة.

مستوطنة كتسرين في الجولان السوري المحتل، 21 أغسطس 2024 (جلاء مرعي/فرانس برس)

عقيدة إيزنكوت

ادى رئيس اركان جيش الاحتلال الاسبق غادي ايزنكوت (الصورة)، دورا اساسيا في تطوير العقيدة العسكرية الاسرائيلية. وعمل في عام 2007 على «عقيدة الضاحية» الجنوبية للعاصمة اللبنانية بيروت، معقل حزب الله، وذلك بعد العدوان على لبنان في صيف 2006، وقصف الاحتلال عدداً كبيراً من المباني السكنية. وقال ايزنكوت حينها: «ما حدث في الضاحية سيحدث في كل قرية يُطلق النار منها على اسرائيل... هذه ليست قرى مدنية، بل قواعد عسكرية».

شرق غرب

قتلى وجرحى بحادثة طعن في ألمانيا

أعلنت الشرطة الألمانية، أمس السبت، توقيف شخص في إطار التحقيق في الهجوم المميت بسكين وقع مساء أول من أمس الجمعة، في مدينة زولينغن، غربي ألمانيا. وذكرت شرطة دوسلدورف، أنها تتحقق مما إذا كان للشخص المعتقل «صلة بالجريمة». وأسفر الهجوم عن مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة خمسة آخرين بجروح خطيرة واستهدف مشاركين في مهرجان محلي. وما زالت دوافع منفذه غير معروفة.

(فرانس برس)

الرئيس الصيني يزور موسكو في أكتوبر

نقلت وكالة ريا نوفوستي الروسية، أمس السبت، عن السفير الصيني إلى موسكو تشانغ هانهوي قوله إن الرئيس الصيني شي جين بينغ (الصورة) سيحضر قمة دول مجموعة بريكس في مدينة كازان الروسية بين 22 أكتوبر/تشرين الأول المقبل و24 منه. وأضاف تشانغ للوكالة أن «الزيارة مخطط لها».

(العربي الجديد، رويترز)

انفجار أمام معبد يهودي في فرنسا

فتحت نيابة مكافحة الإرهاب في فرنسا، أمس السبت، تحقيقاً في «محاولات اغتيال إرهابية»، بعد انفجار سيارة تحتوي على أسطوانة غاز وإضرام حريق أمام معبد يهودي في مدينة لا غراند موت الساحلية بالقرب من مونبلييه، جنوبي فرنسا. ودانت الحكومة ما وصفته بـ«العمل المعادي للسامية» وعزّزت الانتشار الأمني أمام دور العبادة اليهودية. واندلعت النيران في سيارتين على الأقل، انفجرت في إحداهما أسطوانة غاز صباح أمس السبت أمام المعبد اليهودي، ما أدى إلى إصابة شرطي بجروح. ورصدت كاميرا مراقبة «مشتبهاً به وهو يحمل علماً فلسطينياً»، وفق ما أفاد مصدر مقرب من التحقيق.

(فرانس برس)

الإفراج عن 20 طالبا في نيجيريا

أفرج عن 20 طالب طب خُطفوا الأسبوع الماضي في شرق وسط نيجيريا، مساء أول من أمس الجمعة، وهم بصحة جيدة، حسبما أعلنت الشرطة النيجيرية. وأكدت الشرطة في ولاية بينو (وسط شرق) في بيان، أنه تم «الإفراج عن 20 طالباً من جامعتي مايدوغوري وجوس بعدما خطفهم مسلحون الأسبوع الماضي»، من دون ذكر مزيد من التفاصيل. وخُطف الطلاب بينما كانوا متجهين لحضور مؤتمر طبي في 15 أغسطس/آب الحالي في شرق نيجيريا.

(فرانس برس)

الإمارات متفائلة بمباحثات جنيف بشأن السودان

أعلنت وزارة الخارجية الإماراتية، أمس السبت، أن محادثات جنيف السويسرية بين 14 أغسطس/آب الحالي و23 منه، بشأن السودان سهلت «الاتفاق على خطوات لتسريع وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين»، معربة عن أملها في بيان في مشاركة وفد الحكومة الذي غاب عن الحضور، بالمباحثات مستقبلاً. بدورها، كشفت مساعدة وزير الخارجية للشؤون السياسية، رئيسة وفد الإمارات في المحادثات، لانا نسيبة (الصورة)، عن استخدام معبر أدري مع تشاد لتسهيل وصول المساعدات.

(الأناضول)

الحدث

بحجة فقدان الاتصال بإسرائيليّين دخلا مدينة قلقيلية، اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي المدينة، ما أدى لاندلاع مواجهات مع الفلسطينيين، أسفرت عن إصابة فلسطيني برصاص الاحتلال. وبالتزامن تركزت اقتحامات الاحتلال في مدينة نابلس ومحيطها

خلال اقتحام الاحتلال طولكرم، الخميس الماضي (ناصر اشتية/Getty)

اقتحام قلقيلية بعد فقدان إسرائيليَّين

مصير مجهول لأسيرين محررين اختطفهما مستوطنون في الضفة

تفجير أجزاء من منزل

فجّرت قوات الاحتلال الإسرائيلي، أمس السبت، أجزاء من فيلا عقب اقتحامها حي العامرية في مدينة نابلس. ونقلت وكالة الأنباء الفلسطينية وفا، عن مصادر أمنية لم تسمّها، أن الفيلا غير مأهولة بالسكان ويوجد أفرادها في الاغتراب وتعود ملكيتها لعائلة الريشة.

رام الله ـ **العربي الجديد**

تركزت اقتحامات الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة، أمس السبت، في مدينة قلقيلية، ومدينة نابلس وقرى بمحيطها، وسط مواجهات واعتقالات تمخضت عن سقوط جرحى في صفوف الفلسطينيين، فيما كان مصير مواطنَين فلسطينيَّين اختطفهما مستوطنون قرب نبع العوجا، شمالي مدينة أريحا أول من أمس الجمعة لا يزال مجهولاً حتى مساء أمس السبت. وأصيب شاب فلسطيني، ظهر أمس، بجروح برصاص الاحتلال خلال اقتحام قواته مدينة قلقيلية، فيما قالت وسائل إعلام إسرائيلية، إن اقتحام قلقيلية جاء بعد فقدان الاتصال بإسرائيليَّين دخلا المدينة. وبينما أفيد، بعد عصر أمس، باندلاع اشتباكات مسلحة في قلقيلية خلال اقتحام الاحتلال المدينة بحثاً عن الإسرائيليَّين، قالت إذاعة الجيش الإسرائيلي، إن الإسرائيليَّين اللذين فقد الاتصال بهما، «دخلا صباح اليوم (أمس) إلى مدينة قلقيلية، على ما يبدو لإصلاح سيارتهما». وادعت أن القوات الإسرائيلية اقتحمت المدينة «لتنفيذ عمليات تفتيش للبحث عنهما»، مشيرة إلى «جهود استخبارية» لتحديد موقعهما. وبحسب إذاعة جيش الاحتلال، فقد حاول عدد من الشبان الفلسطينيين صد اقتحام القوات الإسرائيلية، وأطلق الجيش الإسرائيلي النار على فلسطيني وأصابه، بدعوى إلقائه عبوة ناسفة تجاه قواته، ولاحقاً ذكر التلفزيون العربي، أنه تم العثور على الإسرائيليَّين، بينما أشارت القناة 14 الإسرائيلية إلى أنهما لم يتعرضا لأذى. كذلك قالت القناة 12 الإسرائيلية، إن الجيش «أنقذ» المفقودَين، اللذين دخلا قلقيلية «عن طريق الخطأ». وذكرت مصادر محلية أن قوات الاحتلال الإسرائيلي اقتحمت قلقيلية وشرعت بإطلاق النار عشوائياً، ما أدى لإصابة أحد الشبان الفلسطينيين بجروح بالرصاص الحي في قدمه، فيما انسحبت تلك القوات بعد وقت قصير. من جهتها أوردت وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، أن دوريات الاحتلال اقتحمت قلقيلية من مدخلها الشرقي، وانتشرت في عدة أحياء فيها، منها مناطق صوفين وجلجولية والسوق، وسط إطلاق الرصاص عشوائياً صوب الشبان الفلسطينيين. وأضافت أن الاحتلال نشر قواته أيضاً على طول الشارع الرئيسي وسط قرية الفندق، شرقي قلقيلية، حيث نصب حاجزاً عسكرياً، معيقاً تنقّل المواطنين الفلسطينيين.

ياتي ذلك بعد اقل من 24 ساعة على اختطاف مستوطنَين، مساء أول من أمس الجمعة، مواطنَين فلسطينيَّين قرب نبع العوجا، شمالي مدينة أريحا. وقالت مصادر أمنية لـ«وفا»، إن مستوطنين مسلحين هاجموا الشابين عدي حسني النجار، ورمضان جميل نصار، وأطلقوا النار على عجلات سيارتهما التي كانا يستقلانها، واختطفوهما. من جهته أوضح المشرف العام لمنظمة البيدر للدفاع عن حقوق البدو، حسن مليحات، لـ«العربي الجديد»، أن الشابين النجار ونصار، وهما أسيران محرران سابقان من سكان مخيم الفوار، جنوبي الخليل، كانا يسيران بسيارتهما قرب منطقة العوجا، لكن المستوطنين أطلقوا النار على عجلات السيارة التي كانا يستقلانها، وعطلوها. وأشار مليحات إلى أن المستوطنين أشهروا أسلحتهم على الشابين واختطفوهما ونقلوهما إلى جهة مجهولة، تاركين السيارة بعدما سرقوا لوحة التسجيل الخاصة بها. وحذّر «مليحات» من خطورة ما جرى مع الشابين وسط قلق على حياتهما، فيما لم تظهر أنباء إضافية بشأن مصيرهما حتى مساء أمس. في غضون ذلك ذكرت مصادر محلية أن قوات الاحتلال اقتحمت قرية تل، جنوب غربي نابلس، أمس، وسط إطلاق للنار والغاز السام، واعتقلت الشاب معتز عصيدة عقب مداهمة منزله، فيما اندلعت مواجهات بين الشبان الفلسطينيين وتلك القوات من دون أن يبلغ عن وقوع إصابات. وطاولت الاقتحامات الإسرائيلية، فجر أمس، مدينة نابلس وبلدة بيت إيبا شمال غربي المدينة، حيث اعتقلت المحامي والأسير المحرر حسام البسطامي والشاب خالد أبو ناموس من البلدة. وشملت الاعتقالات في صفوف الفلسطينيين، أمس، الشاب إبراهيم ياسر غانم بعد مداهمة منزله في بلدة دير الغصون، شمالي طولكرم، والشابين عبد صبح ومحمد عتيق من بلدة برقين غربي جنين، أثناء مرورهما عن حاجز عسكري قرب نابلس. وبعد عصر أمس، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، فلسطينياً، قالت «وفا» إن هويته لم تُعرف بعد (حتى مساء أمس)، وذلك خلال مواجهات في بلدة بيت فوريك، شرقي نابلس. وأوضحت «وفا» أن القوات الإسرائيلية اقتحمت بيت فوريك، وسط إطلاق الرصاص وقنابل الصوت والغاز السام المسيل للدموع. من جهته أعلن الهلال الأحمر الفلسطيني، إصابة فتى فلسطيني يبلغ من العمر 16 عاماً، خلال المواجهات التي اندلعت عقب اقتحام البلدة. إلى ذلك أفادت مصادر أمنية لـ«وفا»، بأن قوات الاحتلال اقتحمت بلدة عبوين، وقريتي عجول وعارورة، شمال غربي محافظة رام الله، عصر أمس، من دون أن يبلغ عن اعتقالات. وفي الأثناء، قال جيش الاحتلال، أمس، إن عبوةً ناسفة انفجرت خلال عمليات تفتيش نفذتها قواته بالقرب من مستوطنة أفني حيفتس، قرب طولكرم. وأضاف أن قواته «تنفذ عمليات مسح ومراقبة للعثور على المشتبه بهم واستبعاد وجود عبوات إضافية»، كذلك ذكرت «وفا» أن الجيش الإسرائيلي، دهم أمس، ورشة بناء في قرية الفندقومية، جنوبي جنين، واستولى على خلاط إسمنت، فيما أجبر صاحب البناء على وقف العمل فيه، قبل سحب قواته من القرية. في موازاة ذلك تواصلت اعتداءات المستوطنين في الضفة الغربية، إذ أحرق مستوطنون، أمس، عشرات أشجار الزيتون المعمرة، في قرية صرة، غربي نابلس. ونقلت «وفا» عن مصادر محلية، أن عدداً من المستوطنين اضرموا النيران في مساحات واسعة من أراضي القرية، ما أدى لاحتراق العشرات من أشجار الزيتون المعمرة. ولفتت «وفا» إلى أن المستوطنين صعدوا هجماتهم الإرهابية على الفلسطينيين، وممتلكاتهم وأراضيهم، منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي، ونفذوا منذ بداية العام الحالي، 1334 اعتداء في الضفة، بما فيها القدس المحتلة. وجاءت هذه الاعتداءات، رغم تحذير رئيس جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) رونين بار، من ظاهرة «الإرهاب اليهودي ضد الفلسطينيين»، وخطرها على الأمن القومي في إسرائيل، وصورة تل ابيب أمام دول العالم، وذلك في رسالة وجهها بار إلى رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، كشف عنها القناة 12 الإسرائيلية، الخميس الماضي.

إصابة فتى فلسطيني خلال مواجهات في قرية بيت فوريك

احرق مستوطنون عشرات أشجار الزيتون المعمرة في قرية صرة

متابعة

طهران تريد مفاوضات نووية جديدة

دعا وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي إلى إطلاق مفاوضات جديدة للتوصل إلى اتفاق جديد بشأن الملف النووي الإيراني ورفع العقوبات الأميركية

طهران ـ **صابر غل عنبري**

برزت خلال اليومين الماضيين، تصريحات وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي، تحديداً في الملف النووي الإيراني والمفاوضات مع الغرب التي اعتبرها غير قابلة للإحياء بشكلها الحالي، داعياً إلى إطلاق مفاوضات جديدة. علماً أن عراقجي، كان عام 2013 كبير المفاوضين بين إيران والمجموعة الدولية (الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وفرنسا والصين وروسيا)، ما أفضى إلى الاتفاق النووي عام 2015، والذي انهار عقب انسحاب الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب منه عام 2018، ثم تخلي إيران تدريجياً عن التزاماتها النووية بموجب الاتفاق.

وفي الوقت الذي جاء فيه اختيار عراقجي لحقيبة الخارجية، متسقاً مع تركيز الرئيس الإصلاحي مسعود بزشكيان، خلال حملته الانتخابية على السياسة الخارجية، معتبراً أن أزمات إيران ومشكلاتها الاقتصادية الداخلية لن تُحل إلا عبر تبنّي سياسة خارجية منفتحة، قال عراقجي، أمس السبت، إن الخارجية الإيرانية ستتابع المفاوضات الرامية إلى رفع العقوبات عبر «مسارات مشرفة مفعمة بالعزّة». وأضاف رداً على سؤال لوسائل إعلام إيرانية: «لن نستعجل ولن نماطل وسنبدأ المشاورات مع مختلف الأطراف لنتمكن من تحقيق مصالح الشعب الإيراني»، مؤكداً مرة أخرى أن الاتفاق النووي «غير قابل للإحياء على النحو الحالي». وأوضح عراقجي أن الظروف الإقليمية والدولية الحالية، أصبحت مختلفة، مشيراً بالتالي إلى ضرورة «أن نخوض هذه الساحة (المفاوضات النووية) برؤية مختلفة». ودعا إلى إطلاق مفاوضات جديدة رأى أنها «لن تكون سهلة لكننا نعمل كل ما بوسعنا» بشأنها.

وكان عراقجي قد قال، مساء أول من أمس الجمعة، في حوار مع التلفزيون الإيراني، إن إحياء الاتفاق النووي لم يعد ممكناً، داعياً إلى إطلاق مفاوضات نووية جديدة. وأضاف أن استئناف هذه المفاوضات «ليس سهلاً كالسابق» بسبب الظروف الإقليمية والدولية الراهنة على خلفية الحرب على غزة والحرب الأوكرانية. وقال عراقجي خلال المقابلة، إن «تحييد العقوبات يقع على عاتق الحكومة بأكملها، فيما رفع العقوبات هو مسؤولية وزارة الخارجية حصراً»، مضيفاً أنه «مع ذلك، فإننا لن ننخرط في مفاوضات استنزافية». وتابع: «بالطبع نحن لسنا في عجلة من أمرنا لبدء المفاوضات». وبشأن العلاقات مع الولايات المتحدة، لفت إلى أن الحكومة الإيرانية الجديدة ستسعى إلى «إدارة التوترات» مع واشنطن، قائلاً إنه «ما يتعين علينا القيام به هو إدارة التوترات والأعمال العدائية» بين البلدين. وأضاف أنه «في السياسة الخارجية، علينا واجب تقليل تكلفة هذا العداء قدر الإمكان وتقليل ضغطه على الأمة (الإيرانية)». وأضاف أن السياسة الخارجية لإيران ستعطي الأولوية «للدول المجاورة، وكذلك الدول الأفريقية، إلى جانب الصين وروسيا وغيرها. وانتقد عراقجي الدول الأوروبية بسبب «تبنيها سياسات معادية» تجاه إيران في السنوات الأخيرة. وقال إن العلاقات معها لن تصبح أولوية إلا عندما تتخلى عن سياساتها «الخاطئة والعدائية».

يُشار إلى أن المفاوضات النووية بين طهران وواشنطن بشأن الملف النووي الإيراني توقفت منذ سبتمبر/أيلول 2020، ولم تنجح ثماني جولات تفاوض علنية غير مباشرة مع وأشنطن في فيينا، بعد تولي الرئيس الأميركي جو بايدن السلطة عام 2020، في إحياء الاتفاق النووي الذي انسحب منه سلفه دونالد ترامب عام 2018، وهو ما دفع طهران مع مرور الوقت إلى التخلي عن التزاماتها النووية بموجب الاتفاق، منها إنهاء قيود الرقابة المشددة على برنامجها النووي بموجب البروتوكول الإضافي المكمل اتفاق الضمانات التابع لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. واليوم، الرقابة من خلال عمليات تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية على هذا البرنامج ومنشآت إيران النووية تتم بموجب اتفاق الضمانات وليس الاتفاق النووي.

خلال الفترة الماضية عقد كبير المفاوضين الإيرانيين على باقري عدة جولات من المفاوضات غير المباشرة مع كبير مستشاري الرئيس بايدن لشؤون الشرق الأوسط بريت ماكغورك في العاصمة العمانية، توصلت أحياناً إلى تفاهمات جزئية بشأن خفض التوتر والتصعيد.

وخلال مايو/ أيار الماضي، عقدت جولة أخرى من هذه المباحثات السرية غير المباشرة في عمان بعد جولة يناير/كانون الثاني الماضي، وذلك بعد أن شكلت عملية «طوفان الأقصى» والحرب على غزة عقبة أمام استمرار مسار التفاهمات الجزئية التي كانت تتركز حول الملف النووي وسبل خفض التصعيد بشأنه.

عراقجي: الاتفاق النووي غير قابل للإحياء على النحو الحالي

عباس عراقجي خلال كلمة في البرلمان الإيراني، الأحد الماضي (مرتضى نيكوبازل/Getty)

تقرير

يرى مراقبون أنّ اغتيال «التحالف» في سورية القيادي في تنظيم «حراس الدين» أبو عبد الرحمن المكي يهدف إلى ضمان الاستمرار في شل قدرات التنظيم وعدم السماح له بإعادة تنظيم نفسه

اغتيال قيادي في «حراس الدين»

هل تخشى واشنطن إعادة بناء التنظيم لنفسه؟

غازي عنلاب ـ **محمد أمين**

ذكرت القيادة المركزية الأميركية «سنتكوم» في منشور على منصة إكس، فجر أمس السبت، أنها قتلت بـ«ضربة دقيقة» في ريف إدلب، شمال غربي سورية، القيادي في تنظيم «حراس الدين» المتشدد أبو عبد الرحمن المكي، مشيرة إلى أن الأخير «كان عضواً في مجلس شورى حراس الدين وزعيماً بارزاً مسؤولاً عن الإشراف على العمليات الإرهابية من سورية». مع العلم أن التنظيم، الموصوف بـ«الأكثر تشدداً» في الشمال الغربي من سورية، فقد القدرة على التأثير في مجرى الأحداث في محافظة إدلب ومحيطها بعد سلسلة ضربات من التحالف الدولي، بقيادة واشنطن، استهدفت قياداته، وبعد حملة من «هيئة تحرير الشام» (النصرة سابقاً) ضد هذا التنظيم الذي يعتبر الفرع الأحدث تأسيساً بين الفروع الإقليمية لتنظيم القاعدة. وبينما اعتقلت «الهيئة» أغلب قيادات التنظيم لإنهاء وجوده عسكرياً، ما أبقاه قائماً جسماً تنظيمياً ومن خلال خلايا نائمة، فإنّ الضربة الأميركية، وفق مراقبين، تهدف لمنعه من إعادة تنظيم نفسه.

وخرج تنظيم «حراس الدين» إلى العلن في أواخر فبراير/شباط عام 2018، بعد إعلان «جبهة النصرة» فك ارتباطها بتنظيم القاعدة، وهو ما رفضته شخصيات مؤثرة في «الجبهة»، فاتجهت إلى تشكيل فصيل «حراس الدين»، الموصوف بكونه أكثر تشدداً من منها، خصوصاً لجهة رفض أي حلول سياسية للقضية السورية. وانضمت إلى «حراس الدين» لاحقاً مجموعات متشددة عديدة، فيما عرضت الولايات المتحدة أكثر من مرة مكافآت وُصفت بـ«الخيالية» لمن يدلي بمعلومات تساعد بالقبض على ثلاثة من مؤسسي التنظيم و«حراس الدين»، هم: سامي العريدي، وأبو عبد الكريم المصري، وفاروق السوري.

ولطالما استهدفت الولايات المتحدة رؤوس هذا التنظيم المتشدد، وقتلت عدداً منهم في شمال غرب سورية بطائرات مسيّرة، إذ استهدفت في فبراير الماضي من يُعتقد أنه أبو عبادة العراقي، الذي كان قيادياً بارزاً في التنظيم. وفي عام 2020، قتلت قياديين اثنين في التنظيم هما المدعو بلال اليمني أو بلال الصنعاني، الذي يقود قطاع البادية في التنظيم، والأردني المدعو بقسّام الأردني الذي كان القائد العسكري في التنظيم، ومن أبرز المنشقين عن «جبهة النصرة»، ومن أهم قيادات تنظيم القاعدة في سورية. وقُتل أبو خديجة الأردني أو بلال خريسات، القيادي السابق في تنظيم «حراس الدين»، نهاية عام 2019، بمحيط بلدة ترمانين غربي حلب. وفي 30 يونيو/ حزيران من عام 2019، أكدت وزارة الدفاع الأميركية استهداف طائرة مسيّرة بناءً في ريف حلب الجنوبي، كان عدد من قادة «حراس الدين» وغيرهما من الفصائل المتشددة مجتمعين فيه من أجل حل نزاعات داخلية. وفي أغسطس/ آب من العام نفسه، أعلنت الوزارة استهدافها معسكراً تدريبياً يستخدمه كل من «حراس الدين» و«أنصار التوحيد»، ما أدى إلى مقتل أحد أهم قادة «الأنصار»، وهو ليبي الجنسية وملقب بأبو أسامة الليبي. وقال قائد القيادة المركزية الأميركية الجنرال مايكل إريك كوريلا، في البيان فجر أمس، إن تنظيم «حراس الدين» «هو قوة

«التحالف» اغتال أبو عبد الرحمن المكي بصاروخ موجّه

الباحث عبد الرحمن الحاج: هناك دور للجولاني في مقتل المكي

عقب استهداف مسيّرة أميركية عضوا بـ«حراس الدين»، أدلب، يونيو 2022 (عبد العزيز كيتاز/فرانس برس)

مرتبطة بتنظيم القاعدة ومقره سورية، ويشارك القاعدة في تطلعاته العالمية لشن هجمات ضد المصالح الأميركية والغربية». من جهتها، قالت مصادر محلية، لـ«العربي الجديد»، إن طائرة مُسيّرة تابعة لقوات التحالف الدولي استهدفت بعد صلاة الجمعة، أول من أمس، بصاروخ موجه، أبو عبد الرحمن المكي (سعودي الجنسية)، القيادي في تنظيم «حراس الدين» المتشدّد، وذلك أثناء قيادته دراجة نارية على طريق بلدة إحسم في منطقة جبل الزاوية بريف محافظة إدلب الجنوبي، شمال غربي سورية. وكانت «هيئة تحرير الشام»، سلطة الأمر الواقع في محافظة إدلب، قد اعتقلت المكّي في أكتوبر/ تشرين الأول عام 2020، في سياق حملة نفذتها ضد «حراس الدين»، قبل إطلاق سراحه لاحقاً. وانتهت الحملة على تنظيم «حراس الدين» إلى تحييده عن المشهد الفصائلي الفاعل في شمال غرب سورية. وأشارت مصادر محلية، لـ«العربي الجديد»، إلى أن المكي كان من أبرز قيادات جبهة النصرة في أوائل تشكيلها وظهورها في المشهد السوري بداية عام 2012، إلا أنه انشق عنها عقب إعلان زعيمها أبو محمد الجولاني الانفصال عن تنظيم القاعدة منتصف عام 2016. وكانت «هيئة تحرير الشام» نفذت، في الربع الأول من عام 2021، حملة أمنية وأسعة النطاق ضد تنظيم «حراس الدين» وقادة الصفين الأول والثاني فيه، انتهت بتحييده عن المشهد الفصائلي في المنطقة وإضعافه.

وبيّن الباحث في شؤون الجماعات الإسلامية عرابي عرابي، لـ«العربي الجديد»، أن «أبو عبد الرحمن المكي أو الحارثي كان قائد فصيل جيش الملاحم ضمن جبهة النصرة»، مشيراً إلى أنه «أوصى بالانشقاق عن النصرة عندما انفصلت عن القاعدة، وتشكيل حراس الدين». وأضاف أن المكي «كان من الشرعيين الكبار التابعين لتنظيم القاعدة في سورية، إلى جانب سامي العريدي وأبو محمد السوداني»، معتبراً أنه كان قيادياً مهماً»، وأن «اغتياله تأكيد على تفكك التنظيم بشكل شبه نهائي».

وفي السياق، أوضح حسن أبو هنية، وهو كاتب متخصص في شؤون الجماعات المتشدّدة، في حديث مع «العربي الجديد»، أن هناك «مصلحة مشتركة بين التحالف وهيئة تحرير الشام في القضاء على التنظيم»، موضحاً أن «العشرات من قادة هذا التنظيم تعرضوا للقتل أو للاعتقال». ورأى أن «حراس الدين» حالياً «بحالة كمون بانتظار ظروف جديدة أو تغيرات، ولكن هيكل التنظيم ضعف كثيراً على ما كان عليه، ووجوده الآن رمزي في سورية». من جانبه، رأى الباحث في شؤون الجماعات الإسلامية عبد الرحمن الحاج، في حديث مع «العربي الجديد»، أن الجولاني «يريد التخلص من خصومه»، موضحاً أن «أحد أبرز أسباب استقرار الوضع في إدلب هو قيام الجولاني بمهمة القضاء على ظاهرة المقاتلين الأجانب». وأوضح أن تنظيم «حراس الدين» هو تنظيم «منهك، ومحاصر من قبل هيئة تحرير الشام»، وبما أن «بقاء الجولاني مرهون بالدور الذي يقوم به في مواجهة وضبط ظاهرة المقاتلين الأجانب»، وفق الحاج، فإن «التنظيم أيل إلى مزيد من الضعف والتآكل». وشدّد على أنه «لا يمكن الجزم بدور ما للجولاني في مقتل المكي، ولكن السياق يقود إلى ذلك».

رصد

هدوء نسبي على جبهة لبنان

شهدت الجبهة اللبنانية، أمس السبت، هدوءاً نسبياً، بعد تنفيذ الاحتلال عدة عمليات اغتيال ضد عناصر من حزب الله، أول من أمس الجمعة

بيروت ـ **العربي الجديد**

هدأ الوضع الميداني نسبياً، أمس السبت، على الجبهة اللبنانية بين حزب الله والاحتلال الإسرائيلي، وذلك بعد يوم طويل من الاغتيالات، نفذته إسرائيل، أول من أمس الجمعة، في استمرار لأيام شهدت تصعيداً أمنياً في مناطق عدة في جنوب لبنان، وأيضاً في منطقة البقاع، شرقي لبنان. وأعلن مركز عمليات طوارئ الصحة العامة التابع لوزارة الصحة اللبنانية، أمس السبت، أن «ثمانية أشخاص استشهدوا وثلاثة أصيبوا بجروح»، في هذه الاغتيالات. وذكر المركز في بيان أنه «استشهد شخصان، أحدهما طفل يبلغ من العمر سبع سنوات، في الغارة على بلدة عيتا الجبل، وثلاثة أشخاص في غارة العدو الإسرائيلي على بلدة طيرحرفا، واستشهد شخص وأصيب شخصان آخران بجروح في غارة العدو الإسرائيلي على بلدة ميس الجبل، كما استشهد شخص وأصيب شخص آخر بجروح في الغارة على بلدة عبرتون، واستشهد شخص في الغارة على بلدة معركة».

أما أمس السبت، فقد أغارت مسيّرة إسرائيلية على منزل في عيتا الشعب، في حين طاول القصف المدفعي الإسرائيلي قرى عبرتون ومارون الراس والطيبة والعديسة وعيتا الشعب وكفر حمام.

من جهته، استهدف حزب الله، أمس السبت، تموضعاً لجنود الاحتلال في موقع هرمون ومقر قيادة اللواء الغربي المستحدث جنوبي مستوطنة يعرا بمسيرات انقضاضية، فضلاً عن مهاجمة موقع الراهب وانتشار لجنود الاحتلال في محيط موقعي مسكاف عام وحدب يارون.

وأمس السبت، نفى الجيش الإسرائيلي تحليق مسيرة لحزب الله بعمق 30 كيلومتراً، شرقي الكرايوت (مستوطنة تضم تجمعات سكانية كبيرة في الشمال)، ووصفه بـ«التشخيص الخاطئ». وكانت إذاعة الجيش الإسرائيلي قد ذكرت في بيان أولي، أن «حزب الله أطلق مُسيّرة الليلة الماضية (ليل الجمعة ـ السبت) نحو عمق 30 كيلومتراً شرقي الكرايوت»، مشيرة إلى أن «صفارات الإنذار دوّت في طمرة وعبلين لأول مرة منذ أكتوبر/تشرين الأول الماضي».

وذكر موقع صحيفة يسرائيل هيوم العبرية، أمس السبت، أنه تم اعتراض مسيّرة فوق البحر قبالة مدينة نهاريا، في الجليل الغربي، شمالي فلسطين المحتلة، كما تمّ اعتراض مسيّرة لحزب الله في منطقة شلومي. أما إذاعة الجيش الإسرائيلي فكشفت عن سقوط صواريخ في موقع عسكري في شتولا من دون تسجيل إصابات أو أضرار. كما اندلع حريق في مستوطنة مرغليوت، بعد سقوط صاروخ فيها.

بدورها، أعلنت سلطة مستوطنة كريات شمونة، أمس السبت، سقوط عدد من الصواريخ التي أطلقت من لبنان في مناطق مفتوحة. وتعرضت المستوطنة لأكثر من 33 قذيفة صاروخية، في الساعات الـ48 الأخيرة. وليل الجمعة ـ السبت، قصف الاحتلال مدفعياً في جنوب لبنان انطلقت معركة إسناد لغزة، بما لا يتناقض مع المصالح الوطنية اللبنانية، بينما حرب تموز 2006 كانت معركة وطنية لبنانية لخدمة مصالح الأمة والقضية الفلسطينية». وأضاف فياض خلال احتفال تأبيني لأحد عناصر حزب الله، أمس السبت، في النادي الحسيني للإمام الخميني في قبل، أن «هدف المقاومة من حرب الإسناد هو إيقاف العدوان على غزة، أما هدف الإسرائيلي فهو الهرب من الهزيمة التي أصابته، وأما الأميركي فيريد تأمين المخارج الآمنة للإسرائيلي للخروج من المآزق الذي وقع فيه، وإن لم يقف العدوان على غزة فستستمر المواجهات وحالة التصعيد في المنطقة بأكملها». وأكد أن «كل عدوان أو اغتيال أو استهداف ستردّ عليه المقاومة صغر أم كبر بالطريقة المناسبة، وهي على أتم جهوزيتها واستعدادها لمواجهة كل السيناريوهات، بما فيها سيناريو المواجهة الشاملة».

نفى جيش الاحتلال تحليق مسيرة لحزب الله بعمق 30 كيلومتراً

نتنياهو تدير الحرب مع حزب الله في الشمال بشكل «سيئ للغاية». وجاء ذلك وفق استطلاع أجرته القناة 12 الإسرائيلية الخاصة، نشرت نتائجه مساء أول من أمس الجمعة. وقال 18% فقط من الإسرائيليين المستطلعة آراؤهم، إنهم يعتقدون أن الحكومة تدير الحرب «بشكل جيد»، فيما 7% قالوا إنهم «لا يعرفون»، وفق المصدر ذاته.

في هذه الأثناء، اعتبر النائب عن كتلة الوفاء للمقاومة (كتلة حزب الله النيابية في لبنان)، علي فياض، أن «المعركة الحالية في جنوب لبنان انطلقت معركة إسناد لغزة، بما لا يتناقض مع المصالح الوطنية اللبنانية، بينما حرب تموز 2006 كانت معركة وطنية لبنانية لخدمة مصالح الأمة والقضية الفلسطينية». وأضاف فياض خلال احتفال تأبيني لأحد عناصر حزب الله، أمس السبت، في النادي الحسيني للإمام الخميني في قبل، أن «هدف المقاومة من حرب الإسناد هو إيقاف العدوان على غزة، أما هدف الإسرائيلي فهو الهرب من الهزيمة التي أصابته، وأما الأميركي فيريد تأمين المخارج الآمنة للإسرائيلي للخروج من المآزق الذي وقع فيه، وإن لم يقف العدوان على غزة فستستمر المواجهات وحالة التصعيد في المنطقة بأكملها». وأكد أن «كل عدوان أو اغتيال أو استهداف ستردّ عليه المقاومة صغر أم كبر بالطريقة المناسبة، وهي على أتم جهوزيتها واستعدادها لمواجهة كل السيناريوهات، بما فيها سيناريو المواجهة الشاملة».

شرق غرب

العراق: 100 عملية ضد «داعش» في أسبوع

أعلنت قيادة الجيش العراقي، في بيان أمس السبت، تنفيذ نحو 100 عملية عسكرية ضد تنظيم داعش خلال أسبوع واحد، في مؤشر على تكثيف العمليات في عدد من مناطق البلاد، مؤكدة تدمير أوكار لعناصر التنظيم. وقالت إنّ «الحصيلة الأسبوعية للعمليات العسكرية خلال أسبوع بلغت 98 عملية» مبينة أن «تلك العمليات نفذت للفترة من 17 إلى 23 أغسطس/آب الحالي».

(العربي الجديد)

11 دولة ترفض الاعتراف بفوز مادورو

أصدرت أميركا و10 دول من أميركا اللاتينية بياناً مشتركاً، مساء أول من أمس الجمعة، رفضت فيه الإقرار بمصادقة المحكمة العليا في فنزويلا أخيراً على إعادة انتخاب الرئيس نيكولاس مادورو (الصورة). وقالت حكومات أميركا والأرجنتين وكوستاريكا وتشيلي والإكوادور وغواتيمالا وبنما وباراغواي والبيرو وجمهورية الدومينيكان والأوروغواي إنها ترفض «قطعاً إعلان محكمة العدل العليا في فنزويلا الذي يشير إلى أنها انتهت من التحقق المفترض من نتائج العملية الانتخابية».

(فرانس برس)

مدرعات أميركية للشرطة الكينية في هايتي

أعلن الجيش الأميركي، في بيان أمس السبت، أنه سيسلم 24 مركبة مدرعة إضافية لعناصر الأمن الكينيين المنتشرين في هايتي. وانتشر في هايتي أخيراً نحو 400 شرطي كيني يقودون بعثة أمنية صادقت عليها الأمم المتحدة مكلفة بمحاربة العصابات التي استولت على معظم العاصمة بورت أو برنس.

(رويترز)

المكسيك ترفض تدخل أميركا في إصلاح قضائها

أعلن الرئيس المكسيكي أندريس مانويل أوبرادور (الصورة)، في مؤتمر صحافي أمس السبت، أن بلاده بعثت بمذكرة دبلوماسية إلى أميركا للاحتجاج على تصريحات سفيرها «التدخلية» بشأن مشروع إصلاح نظامها القضائي، معتبراً أنها «تنتهك سيادة المكسيك ولا تعكس درجة الاحترام بين حكومتينا». وكان السفير الأميركي لدى مكسيكو كين سالازار، قال خلال مؤتمر صحافي في العاصمة المكسيكية الخميس الماضي، إن المشروع الذي ينص على انتخاب القضاة عن طريق التصويت الشعبي «يهدد» العلاقات التجارية بين البلدين.

(فرانس برس)

الأمم المتحدة تدعو إلى إنهاء العنف في ميانمار

دعت الأمم المتحدة، أمس الأول الجمعة، إلى إنهاء العنف في ميانمار، بالتزامن مع مرور 7 سنوات على القتل الذي ارتكبت عام 2017 ضد أقلية الروهينغا. وقال المتحدث باسم الأمم المتحدة ستيفان دوجاريك، في بيان: «يصادف 25 أغسطس (آب) مرور سبع سنوات على النزوح الجماعي القسري لشعب الروهينغا والمجتمعات الأخرى من ولاية راخين في ميانمار». وأضاف «الأمين العام (للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس) يدعو أطراف الصراع إلى إنهاء العنف وضمان حماية المدنيين وفقاً للقانون الإنساني الدولي».

(الأناضول)

قضية

أدى إصدار مجلسي الرئاسي والنواب الليبيين عدة قرارات إلى تصاعد خلافهما، ما بدأ ينسحب على الوضع الأمني. وجاءت محاولة «الرئاسي» إنشاء مفوضية الاستفتاء في إطار سعي كل منهما لسحب الصلاحيات من الآخر

خلافات سياسية ليبية

فصول من التوتر والصدام بين مجلسي النواب والرئاسي

طرابلس ـ **أسامة علي**

في تطور جديد لفصول الصراع الليبي الذي تعددت أقطابه طوال سنوات أزمة البلاد الماضية، برز المجلس الرئاسي طرفاً جديداً تصدّر المشهد في مواجهة مجلس النواب، إذ أصدر مجلسا الرئاسي والنواب الليبيان أخيراً عدة قرارات أدت إلى تصاعد الخلاف بينهما وتسارعه إلى حد تأثيره في الوضع الأمني والعسكري الهشّ في البلاد. وبدأت أولى مظاهر الصدام بين المجلسين، إثر إعلان المجلس الرئاسي، مطلع الأسبوع قبل الماضي، إنشاء مفوضية للاستفتاء لطرح القرارات التشريعية والسياسية على الشعب للاستفتاء عليها، أعقبه إعلان مجلس النواب «إنهاء ولاية السلطة التنفيذية (المجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية) التي جاءت بالمرحلة التمهيدية» لانتهاء مدة اتفاق جنيف منتصف عام 2022، بالإضافة إلى سحب صفة القائد الأعلى للجيش من المجلس الرئاسي ونقلها إلى رئيس مجلس النواب. وعلى الرغم من أن سحب مجلس النواب صلاحية القائد العام للجيش من المجلس الرئاسي جاء في أعقاب إصدار المجلس الرئاسي بهذه الصفة أوامره «بعودة القوات كافة إلى ثكناتها بشكل فوري» ومنع أي تحرك دون إذنه، لكونه القائد الأعلى للجيش، إثر تحريك خليفة حفتر مليشياته باتجاه مدينة غدامس الغنية بحقول الغاز والخاضعة للحكومة بطرابلس، إلا أن مسار الصدام بين المجلسين تحول سريعاً صوب المؤسسة المصرفية، المناط بها التصرف في أموال موارد النفط. فقد أصدر المجلس الرئاسي، مطلع الأسبوع الماضي، قراراً لتغيير محافظ المصرف المركزي وإعادة تشكيل مجلس إدارته بوضع قرار سابق لمجلس النواب أصدره عام 2018 بإقالة المحافظ الحالي الصديق الكبير وتعيين المصرفي محمد الشكري بديلاً له موضع التنفيذ، فرد مجلس النواب بإعلان وقف العمل بقرار تعيين الشكري واستمرار تفويض الكبير في منصبه. ورغم تكرار رئيس مجلس النواب عقيلة صالح تأكيد بطلان قرار المجلس الرئاسي بشأن تغيير محافظ المصرف المركزي لعدم امتلاكه صلاحية تعيين شاغلي المناصب السياسية التي تحصرها المادة الـ 15 من الاتفاق السياسي الموقع في الصخيرات (2015) في مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، إلا أن المجلس الرئاسي مضى في تنفيذ قراره استناداً إلى صلاحياته الرئاسية التي منحه له اتفاق جنيف، خصوصاً المادة الثانية منه التي تسمح له بالتعيين في المستويات القيادية لمؤسسات الدولة.

وشقّ تصعيد مجلسي الرئاسي والنواب الليبيين وحدة صف التشكيلات العسكرية المسيطرة على طرابلس، وأبرز خلافات بينها إلى حد التحشيد العسكري والانجرار إلى مواجهة مسلحة صباح أمس الأول الجمعة. واصطفت بعض التشكيلات المسلحة التي تؤمّن مقر المصرف إلى جانب محافظ المصرف الحالي الصدّيق الكبير الرافض لقرار الرئاسي، وأخرى اصطفت إلى جانب الرئاسي والحكومة، وكانت على وشك اقتحام مقر المصرف لتمكين مجلس إدارة المصرف، الذي كلفه الرئاسي، البدء بأعماله. لكن عدة وساطات محلية، إلى جانب البعثة الأممية، استطاعت تهدئة الوضع، وإقناع طرفي التحشيد بأن الأمر لا يستحق الاقتتال، وأن الخلافات مع مجلس النواب، أياً كان حجمها، لا تستدعي تهديد الأمن العام والسلم الأهلي، وأن الحل يكمن في الحوار والتوافق.

تجنب الصراعات إلى حين

منذ تشكله عام 2021 لم ينخرط المجلس الرئاسي في الصراعات، بل صدّر نفسه طرفاً قادراً على التنسيق مع البعثة الأممية للوساطة بين المتصارعين بسبب علاقته الجيدة بالجميع، بما فيهم مجلس النواب الذي التقى رئيسه عقيلة صالح رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي (الصورة) مرات عديدة، وشاركا معاً في طاولة الحوار السياسي الثلاثية التي احتضنتها الجامعة العربية بالقاهرة في مارس/آذار الماضي قبل أن تبدأ الخلافات مع مجلس النواب.

أشهر من عملهم باللجنة، انسحابهم من عضويتها واتهامهم للمنفي بسوء إدارة اللجنة ووضع آلية لا تضمن تصميم ميزانية موحدة.

وبعد انسحاب ممثليه من عضوية اللجنة المالية، اتجه مجلس النواب لترميم علاقته بمحافظ المصرف المركزي، الصدّيق الكبير، بعد سنوات من القطيعة بسبب موالاة الأخير للحكومة في طرابلس ومنحه لها حق تنفيذ الميزانية المالية، فأصدر في ديسمبر/كانون الأول الماضي قراراً تراجع فيه عن قراره السابق عام 2018، بشأن إقالة الكبير من منصبه، وفوض إليه الاستمرار في منصبه، على أن يكون مرعي البرعصي، أحد أبرز ممثلي مجلس النواب المنسحبين من عضوية اللجنة المالية العليا، نائباً له. وبدأ توتر مجلسي الرئاسي والنواب الليبيين منذ ذلك الحين يظهر بشكل أكثر وضوحاً، فإثر إعلان مجلس النواب، مطلع يوليو الماضي، إقرار الميزانية المالية للعام الحالي لصالح الحكومة المكلفة منه بالتنسيق مع الكبير، أصدرت اللجنة المالية العليا برئاسة المنفي بياناً على الفور أعلنت فيه رفضها إصدار قرار الميزانية دون موافقتها، لاختصاصها بالاتفاق مع جميع الأطراف بوضع هيكلية وأبواب الميزانية وموافقتها قبل إصدار أي قرار بشأنها، لكن مجلس النواب أصر على المضي في قراره دون أي تعليق على اعتراض المجلس الرئاسي.

وتصاعد خلاف مجلسي الرئاسي والنواب الليبيين حول مساعي السيطرة على ملف إدارة أموال النفط، بحسب رأي الناشط السياسي عقيلة الأطرش، الذي لفت إلى أن قرار الرئاسي، مطلع الأسبوع قبل الماضي، لإنشاء مفوضية الاستفتاء فجّر الخلاف بين المجلسين بشكل معلن، وبدأ كل منهما بالسعي لسحب الصلاحيات من الآخر. واعتبر الأطرش، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن إنشاء المجلس الرئاسي مفوضية الاستفتاء التفاف واضح على سلطة مجلس النواب، موضحاً أن «نصوص إنشائها تصرح بعرض القرارات التشريعية على الشعب للاستفتاء عليها وما ينتج من الاستفتاء يكون ملزماً للأطراف كافة، وبذلك يلغي المجلس الرئاسي حصانة كل قرارات مجلس النواب وسينتزع منه الشرعية التي يتكئ عليها ويناور بها الجميع، وهي أنه السلطة الشرعية الوحيدة المنتخبة من الشعب». وأكد الأطرش أن «أول خطوة كان سينفذها المجلس الرئاسي من خلال المفوضية استعادة سيطرته على إدارة ملف المال العام، لكن تسارع الأحداث تجاوزها، فحدة قرار مجلس النواب القاضي بإنهاء ولاية المجلس الرئاسي والحكومة دفع المجلس الرئاسي إلى المجاهرة بنياته بإصدار قرار تغيير محافظ المصرف المركزي الصديق الكبير حليف مجلس النواب».

وبخلاف ما توقعه مجلس النواب من نجاح قراراته في عرقلة مساعي المجلس الرئاسي، إلا أنها ضيّقت عليه الخيارات، بحسب رأي الأطرش، الذي لفت إلى أن قرار مجلس النواب إنهاء ولاية المجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية قوى من علاقتهما، ومكن الرئاسي من حشد الحكومة القوية في طرابلس تحت قيادة الدفاع الروسية أن الدفاعات الجوية أسقطت مُسيّرتين أوكرانيتين، أمس السبت، إحداهما فوق كورسك والأخرى فوق بريانسك. وأصيب شخصان في هجوم بمسيّرة في منطقة بيلغورود، المتاخمة لأوكرانيا، حسب ما أعلن حاكم المنطقة فياتشيسلاف غلادكوف.

من جهته، أعلن حاكم منطقة فورونيج الروسية الكسندر غوسيف، أمس السبت، عبر منصة تليغرام، أن روسيا أعلنت حالة الطوارئ في جزء من منطقة فورونيج المتاخمة للحدود مع أوكرانيا، بعد هجوم بالطائرات المسيرة ليل الجمعة ـ السبت. وأضاف أن القوات الروسية اعترضت خمس طائرات مسيّرة وأن تساقط حطامها أدى إلى اندلاع نيران تسببت بانفجار مواد نافسة. وأضاف أن الهجوم لم يلحق أي أضرار بمباني المدنيين لكنه دفع السلطات إلى فرض إجراءات الطوارئ في ثلاث تجمعات سكنية في أستراغوسكي وإجلاء 200 شخص. أما حول المصرف، الأمر الذي جعل محافظ المصرف معزولاً داخل طرابلس، وهو ما قد يسهل على الرئاسي تغيير إدارة المصرف وتعيين محافظ بديل». وفيما أعلن وزير الداخلية بحكومة الوحدة الوطنية عماد الطرابلسي، في مؤتمره الصحافي، أن تنفيذ خطة تسلّم وزارته مقار مؤسسات الدولة، بما فيها مقر المصرف المركزي، سيكون في غضون عشرة أيام، قال الأطرش: «لو نجحت الحكومة في تنفيذ هذه الخطة، فستزداد قوة أوراق المجلس الرئاسي والحكومة وتتحسن صورتهما في أوساط المجتمع الدولي الذي يمانع تغيير إدارة المصرف بالقوة، لكنه لا يمانع إذا حدث ذلك سلمياً». وأكد الأطرش أن صدام مجلسي الرئاسي والنواب الليبيين يمثل حدثاً كبيراً قد يدفع المجلس الرئاسي باعتباره طرفاً جديداً فاعلاً في خريطة الصراع الليبي، لكنه في ذات الوقت اعتبر أن مجلس النواب «لا يزال يملك أوراق قوة للمناورة، مثل ارتباط مصالح دول إقليمية به كمصر وتركيا التي بدأت ترسم علاقات جديدة معه، فكلتاهما لن تسمح بإقصائه وإضعاف قوته. ويزداد موقفه الدولي قوة إذا نفذ تهديداته وأصدر أوامر بغلق حقول النفط الخاضعة لسيطرة خليفة حفتر حليف الروس، ما يؤدي إلى تعقيد أزمة المصرف المركزي».

الصدّيق الكبير في طرابلس، 1 سبتمبر 2021 (حازم أحمد/رويترز)

> عقيلة الأطرش: مفوضية الاستفتاء فجرت الخلاف بين المجلسين
>
> عبد الله الكبير: انقسام مجلس الدولة أضعف مجلس النواب

تدخل أممي لفرض حوار؟

اعتبر الصحافي والكاتب في الشأن السياسي عبد الله الكبير، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن عدم حسم الخلاف حول المصرف المركزي «قد يفضي إلى تدخل دولي وأممي لفرض حوار بين جميع الأطراف لحلحلة أزمة المصرف». وأرى الكبير أن «ما ستحرص عليه القوى الدولية وبعثة الأمم المتحدة في ظل الاضطرابات والأحداث الدولية السائدة الآن هو الحفاظ على حالة التوازن والهدوء في ليبيا ومنع أي توترات قد تؤدي إلى تفجر الأوضاع».

لكن الصحافي والكاتب في الشأن السياسي عبد الله الكبير، لفت إلى جانب آخر ألقى بظلاله على قوة مجلس النواب بكونه طرفاً أساسياً في الصراع الليبي، وأدى إلى ضعفه أخيراً، وهو الانقسام الحاد الذي يعاني منه المجلس الأعلى للدولة في طرابلس، شريكه الأساسي في العملية السياسية. ورأى الكبير، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «بداية الانهيار الذي يشهده مجلس الدولة بسبب انقسامه الحاد أخيراً على خلفية عدم اتفاقه على انتخاب رئيس له حتى الآن، أضعف مجلس النواب بشكل غير مباشر، فكلا المجلسين مرتبط وجوده بالآخر، لأن القرارات الكبيرة تستمد شرعيتها من اتفاق المجلسين عليها. وعلاوة على ذلك، فمجلس النواب لا يصدر قراراته كجهة تشريعية ملتزمة بالقوانين، وبالتالي لا تحظى قراراته بالاحترام المحلي والدولي، فأنتهى إلى طرف غير فاعل بعيداً عن العاصمة التي لا يمتلك فيها أدوات التأثير». ومن هذه الزاوية، رأى الكبير أن مجلس النواب ظهر ضعيفاً في معركته مع المجلس الرئاسي حول المصرف المركزي. وقال: «أعتقد أن مجلس النواب سيستسلم في نهاية المطاف، لأنه سيدرك أنه في ظل غياب مجلس الدولة وفي ظل غياب نصاب صحيح بمجلس النواب لن يستطيع التأثير في مجرى الأحداث الخاصة بالمصرف». وعبّر الكبير عن اعتقاده بأن المجلس الرئاسي قد يُقدم على خطوات أخرى بإصدار «قرارات أخرى قد تحظى بدعم شعبي، مثل إعلان حالة الطوارئ وتجميد عمل مجلس النواب والدولة». وأضاف: «أعتقد أن عقلية صالح بات في خضم أحداث المصرف المركزي يستشعر وجود قوة دولية تشجع المجلس الرئاسي على اتخاذ قرارات من مثل تجميد المجلس».

تقرير

الانتخابات الجزائرية... التفاف غالبية التيار الإسلامي خلف حساني

تتكتّل غالبية أطياف التيار الإسلامي خلف المرشح في الانتخابات الرئاسية الجزائرية عبد العالي حساني، في وقت ظلت أقلية من هذا التيار مؤيدة للرئيس عبد المجيد تبون، في الاستحقاق المقرر في 7 سبتمبر/أيلول المقبل

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

منذ الانتخابات الرئاسية الجزائرية الأولى التي شارك فيها أكثر من مرشح في عام 1995، لم يغب الإسلاميون عن المنافسة على منصب الرئاسة إلا في عام 2014 بسبب ظروفها، المتمحورة حول رفض العهدة الرابعة بسبب مرض الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة. وفي الانتخابات الرئاسية الجزائرية المقررة في السابع من سبتمبر/أيلول المقبل، قدّم الإسلاميون مرشحهم، وهو رئيس حركة مجتمع السلم عبد العالي حساني، الذي لم يكن بارزاً بالقدر اللازم على الساحة السياسية والإعلامية، لكنه فاجأ منذ بداية الحملة الانتخابية بحضور من الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة حوله لدعمه في هذا الاستحقاق، أكثر ما برز في صورة العامة في هذه الانتخابات الرئاسية الجزائرية، مؤشرات تمايز الكتلة الغالبة من الإسلاميين باتجاه تشكيل حزام انتخابي لصالح المرشح الإسلامي. وبخلاف الاستحقاقات السابقة، أعلنت أكثر من كتلة إسلامية، منتظمة أو غير منتظمة، دعم رئيس حركة مجتمع السلم عبد العالي حساني، في تطور سياسي لم تعهده خريطة الانتخابات الرئاسية الجزائرية في السابق، التي كان الإسناد السياسي فيها للمرشحين مختلفاً في سياقاته ومنطلقاته. وربما أعطى هذا التطور اللافت ملامح عودة تشكل المشهد السياسي في الجزائر، نحو تقارب على أساس المرجعيات السياسية والأيديولوجية. مع العلم أن الساحة الماضية، نتيجة تجربة خيارات التوافق والشراكات السياسية التي لم تكن منسجمة في الكثير من المواقف والمحطات مع المرجعيات الأساسية لكل فريق سياسي. وحركة النهضة (إسلامية) أعلنت في بيان لها دعمها لحساني في الانتخابات الرئاسية الجزائرية، وذلك وفقاً «لإعلان مبادئ التنسيق الانتخابي بين الحركتين، بين الفاعلين السياسيين وتفعيل دورها في الساحة الوطنية، وكذا إعادة الأمل لشريحة واسعة من المجتمع الجزائري في مستقبل وضرورة العمل السياسي». وأخرجت قيادات الحركة وقواعدها بقوة في الحملة الانتخابية لصالح حساني. في المقابل، لم تعلن جبهة العدالة والتنمية الإسلامية أيضاً، بقيادة عبد الله جاب الله، بشكل رسمي دعم حساني، إثر فشل المشاورات السياسية معه حول نوعية سقف الخطاب المعارض في الحملة الانتخابية. مع ذلك، فإن كوادر «العدالة والتنمية» البارزين وقواعدها، أيدت حساني عبر الإسهام في حملته الانتخابية. كذلك، فإن كتلة واسعة من الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة (محظورة النشاط منذ مارس/آذار 1992)، دعمت رئيس حركة مجتمع السلم، في ظلّ تعهداته السياسية بتطوير مسار المصالحة الوطنية ومعالجة كل آثار المأساة الوطنية التي شهدتها الجزائر في التسعينيات. وبالإضافة إلى هذه القوى المنتظمة، فإن كتلة من الشخصيات والنشطاء المحسوبين على التيار الإسلامي غير المنتظمين، أطلقوا ما أسموها «المبادرة الوطنية لدعم المرشح عبد العالي حساني». ووقع في البداية أكثر من مائة شخصية على المبادرة، بينهم وزراء وعسكريون وقضاة سابقون وأكاديميون وأساتذة جامعات وأطباء. ووصف قائد المبادرة، فاتح ربيعي، الخطوة بأنّ «من شأنها أن تفتح آفاقاً للتعاون والتنسيق في القضايا بين أبناء التيار الواحد، بما يعزّز الثوابت ويصون المرجعية الوطنية، ويعود بالنفع على البلاد والعباد»، مضيفاً: «نسعى من خلال هذا الجهد لتقوية المشتركات وتعزيز دوائر اللقاء». أما رئيس حركة النهضة، محمد دويبي، فرأى أن التقارب الفكري هو الدافع الرئيسي لدعم حساني في الانتخابات الرئاسية الجزائرية المقبلة، مشيراً في حديث لـ«العربي الجديد» إلى أنه «نحن في حركة النهضة تعاملنا مع هذا الاستحقاق من منطلق هذه المسؤولية. وهذه المرة احتكمنا في موقفنا وخيار دعمنا للمرشح عبد العالي حساني، إلى الأسباب والدوافع المرتبطة أساساً بالمرجعية الفكرية والسياسية لكلتا الحركتين، مجتمع السلم والنهضة وانتمائنا إلى مدرسة الوسطية والاعتدال، وإلى موقع الحركتين باعتبارهما معارضة في الساحة الوطنية، وللعمل على تثبيت موقع تيار الوسطية والاعتدال في الساحة السياسية الوطنية وعلى تقوية وعائه الانتخابي، فضلاً عن ضمون برنامج فرصة الذي يقترحه».

> محمد دويبي: التقارب الفكري هو الدافع الرئيسي لدعم حساني

حساني في تجمع انتخابي في العاصمة، 15 أغسطس 2024 (ملك بنسالم/Getty)

لكن الإسلاميين في هذه الانتخابات ليسوا متحدين خلف حساني، إذ إن حركة البناء الوطني، المنشقة قيادياتها عن الحركة الأم لإخوان الجزائر (حركة مجتمع السلم)، والتي رفضت وصفها بالحزب الإسلامي، اختارت في الانتخابات الرئاسية الجزائرية المقبلة موقعاً سياسياً معاكساً، عبر الانضمام إلى حزام الأغلبية النيابية الداعم للرئيس المرشح عبد المجيد تبون، على الرغم من النضال السياسي السابق الذي جمع قيادات الحركة بحساني في الحركة الأم، لا بل إن تلاسناً سياسياً حصل قبل أيام بين الطرفين على خلفية تصريح رئيس حركة البناء الوطني عبد القادر بن قرينة، في أن الانتخابات محسومة لصالح تبون وأن المنافسين الآخرين، الإسلامي حساني السكرتير الأول لـ«جبهة القوى الاشتراكية» يوسف أوشيش، مصيرهما التنافس على المرتبة الثانية، وهو ما وصفه حساني بأنه «خطاب كراهية». وبقدر ما أوحت الانتخابات الرئاسية الجزائرية المقبلة بأنها بصدد التأسيس لتقارب إسلامي أيل إلى التحول إلى تحالفات في الاستحقاقات السياسية أو الانتخابية المقبلة، على غرار الانتخابات النيابية المقبلة (في عام 2026 مبدئياً)، فإنها أحدثت فرزاً واضحاً بين «إسلامي السلطة» و«إسلامي المعارضة»، وهو ما أوضحه الباحث في شؤون التنظيمات السياسية، عبد الباسط خليفة في حديث لـ«العربي الجديد»، بالقول إن «هناك فعلاً تكتلاً للإسلاميين، وطبعاً إن هذا الأمر مؤشر إيجابي بالنسبة إلى الساحة السياسية الجزائرية، لأنه يساعد في النهاية على فرز المشاريع والتصورات، ويعيد ترتيب الأسر السياسية في الجزائر على هذا الأساس. ويمكن أن نلاحظ أنه في هذه المرحلة الانتخابية التي حصل فيها الفرز السياسي، ظهر الفرق بين كتلة غالبة من الإسلاميين أخذت مسافة من السلطة ومشروعها السياسي الذي يعبّر عنه الآن الرئيس المرشح عبد المجيد تبون، وبين كتلة أقل اختارت الاندماج في خيارات السلطة وتبون».

الحدث

زيلينسكي في ذكرى استقلال أوكرانيا: أعدنا الحرب إلى الأراضي الروسية

حلّت الذكرى الـ33 لاستقلال أوكرانيا عن روسيا، أمس السبت، على وقع تعهّد كييف بأن «روسيا ستعرف ما هو الانتقام»، في ظلّ استمرار التوغل الأوكراني بمنطقة كورسك الروسية

أحيت أوكرانيا الذكرى الـ33 لاستقلالها عن الاتحاد السوفييتي في 24 أغسطس/آب 1991، في خضمّ استمرار توغلها في منطقة كورسك الروسية من جهة، ومع توقيع رئيسها فولوديمير زيلينسكي الأرثوذكسية الأوكرانية تتخذ خطوة نحو التحرر من شياطين موسكو». وانفصلت الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية رسمياً عن بطريركية موسكو في عام 2022، لكن المسؤولين الأوكرانيين كثيراً ما يتهمون رجال الدين فيها بالبقاء موالين لروسيا. وقد حظي الغزو الروسي بدعم من رأس الكنيسة الأرثوذكسية في موسكو البطريرك كيريل، وهو حليف قوي لبوتين. كما وقّع الرئيس الأوكراني، أمس السبت، على قانون تصديق بلاده على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، مما يسمح للبلاد بالانضمام إلى المحكمة. وعُدّ التوقيع خطوة مهمة لجهود أوكرانيا الرامية إلى الاقتراب أكثر من الاتحاد الأوروبي. وفي أولى عمليات تبادل الأسرى بعد بدء التوغل الأوكراني، تبادلت موسكو وكييف 230 أسيراً، أمس السبت، بوساطة إماراتية. وأفاد مسؤول إماراتي لوكالة رويترز، اشترط عدم الكشف عن اسمه، بتبادل روسيا وأوكرانيا 115 أسيراً من كل الأوكرانيين)، للمرة الأولى، أمس السبت. واعتبر الرئيس الأوكراني أن روسيا بدأتها غزو أوكرانيا في 24 فبراير/شباط 2022 «كانت تسعى لشيء واحد: تدميرنا. وبدلاً من ذلك، نحتفل اليوم بالذكرى الـ33 لاستقلال أوكرانيا. وما جلبه العدو إلى أرضنا عاد الآن إلى دياره». ووصف زيلينسكي الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بأنه «رجل عجوز مريض من الساحة الحمراء يهدد الجميع باستمرار بالزر الأحمر». وكان بوتين قد حذّر الأربعاء الماضي من التهديد بكارثة نووية في حال شن الجيش الأوكراني هجوماً على محطة كورسك النووية، الواقعة في المنطقة التي تتوغل فيها قوات كييف.

في سياق آخر، وقّع زيلينسكي، أمس السبت، قانوناً يحظر الكنيسة الأرثوذكسية المرتبطة بروسيا في أوكرانيا، ونُشر القرار على الموقع الإلكتروني للبرلمان الأوكراني. وقال زيلينسكي إن هذه الخطوة ستعزز استقلال بلاده، وأن «الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية تتخذ خطوة نحو

> كشف زيلينسكي عن صاروخ «بلاينتسا» المُسيّر الأوكراني الصنع

جانب. وهذه الصفقة السابعة من نوعها التي تتوسط فيها الإمارات منذ غزو روسيا لأوكرانيا في فبراير 2022.

وكشفت السلطات الأوكرانية أن من بين الأسرى المُفرج عنهم، 82 جندياً قاتلوا في معركة مصنع أزوفستال في ماريوبول، قبل سقوط المدينة بيد الروس في ربيع 2022، بينما ذكرت وزارة الدفاع الروسية أنه «تمت إعادة 115 عسكرياً روسياً اعتقلوا في منطقة كورسك».

ميدانياً، قال حاكم مقاطعة كورسك الروسية اليكسي سميرنوف، أمس السبت، إنه تم إسقاط ثلاثة صواريخ أوكرانية خلال ليل الجمعة ـ السبت، وأربعة آخرين صباح أمس السبت، بينما ذكرت وزارة الدفاع الروسية أن الدفاعات الجوية أسقطت مُسيّرتين أوكرانيتين، أمس السبت، إحداهما فوق كورسك والأخرى فوق بريانسك. وأصيب شخصان في هجوم بمسيّرة في منطقة بيلغورود، المتاخمة لأوكرانيا، حسب ما أعلن حاكم المنطقة فياتشيسلاف غلادكوف.

من جهته، أعلن حاكم منطقة فورونيج الروسية الكسندر غوسيف، أمس السبت، عبر منصة تليغرام، أن روسيا أعلنت حالة الطوارئ في جزء من منطقة فورونيج المتاخمة للحدود مع أوكرانيا، بعد هجوم بالطائرات المسيرة ليل الجمعة ـ السبت. وأضاف أن القوات الروسية اعترضت خمس طائرات مسيّرة وأن تساقط حطامها أدى إلى اندلاع نيران تسببت بانفجار مواد نافسة. وأضاف أن الهجوم لم يلحق أي أضرار بمباني المدنيين لكنه دفع السلطات إلى فرض إجراءات الطوارئ في ثلاث تجمعات سكنية في أستراغوسكي وإجلاء 200 شخص. أما حاكم منطقة دونيتسك الأوكرانية، فاديم فيلاشكين، فذكر أمس السبت، أن هجوماً روسياً أودى بحياة خمسة مدنيين على الأقل وأصاب خمسة آخرين في بلدة كوستيانتينيفكا في شرق أوكرانيا. وكتب على منصة تليغرام: «أحثكم جميعاً مجدداً: اعتنوا بأنفسكم، وأخلوا المنطقة». من دون أن يقدم مزيداً من التفاصيل عن الهجوم. وقُتلت امرأة وأصيب رجل عندما قصفت قوات روسية مدينة خيرسون، في جنوب أوكرانيا. كما أعلنت القوات الجوية الأوكرانية أنها اعترضت ودمرت سبع مسيّرات فوق جنوب البلاد. كما هاجمت القاذفات الروسية بعيدة المدى منطقة جزيرة زميني (الأفعى) باربعة صواريخ كروز. في سياق آخر، ذكرت صحيفة فيلت أم زونتاغ الألمانية، أمس السبت، أن الخدمة الدبلوماسية للاتحاد الأوروبي دعت الدول الأعضاء إلى مواءمة مهمة تدريب عسكري خاصة بأوكرانيا كي تتماشى مع احتياجات كييف بشكل أفضل، لكنها لم تصل إلى حد التوصية بإرسال مدربين عسكريين إلى هناك. ونقل التقرير عن مراجعة للمهمة أجرتها الخدمة الدبلوماسية بالتكتل أن "من الضروري تدريب جنود القوات المسلحة الأوكرانية على نفس العتاد الذي سيستخدمونه لاحقاً في القتال". وذكر التقرير أن نقص المعدات من الطراز السوفييتي يعد من التحديات التي تواجه التدريب حالياً. وتم إطلاق مهمة الاتحاد الأوروبي للمساعدة العسكرية لدعم أوكرانيا في نوفمبر/تشرين الثاني 2022، ودربت حوالي 60 ألف جندي أوكراني معظمهم في بولندا وألمانيا، ومن المقرر تمديدها لمدة عامين آخرين بمجرد انتهاء التفويض الحالي في منتصف نوفمبر المقبل. وطلبت كييف من الاتحاد الأوروبي في مايو/أيار الماضي إجراء بعض التدريبات على الأراضي الأوكرانية، لكن الدول الأعضاء في التكتل منقسمة حيال الأمر.

(رويترز، فرانس برس، أسوشييتد برس)

جنود أوكرانيون يتدربون في بريطانيا، 19 أغسطس 2024 (جاستين تالليس/فرانس برس)

هاريس تريد استقطاب قواعده

كينيدي يدعم ترامب

أنهى المرشح المستقل للانتخابات الرئاسية الأميركية، روبرت ف. كينيدي جونيور، حملته الانتخابية، مانحاً دعمه للرئيس السابق دونالد ترامب

بعد 24 ساعة على انتهاء مؤتمر الحزب الديمقراطي الأميركي، الذي قبلت فيه المرشحة كامالا هاريس تزكيته لها لخوض الانتخابات الرئاسية الأميركية، المقررة في 5 نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، بدأت حدة الاصطفافات بالظهور بقوة، مع إعلان المرشح الرئاسي المستقل، روبرت ف. كينيدي جونيور، تعليق حملته الانتخابية، مساء أول من أمس الجمعة، ودعم المرشح الجمهوري، الرئيس السابق دونالد ترامب.

وجاء إعلان كينيدي خلال مؤتمر صحافي في مدينة فينيكس بولاية أريزونا. وتطرق كينيدي، في بداية حديثه، إلى أنه كان في الأصل ديمقراطياً، لكنه ترك الحزب في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي بسبب توجهات الحزب، ولذلك قرر دخول السباق مستقلاً. وعن أسباب دعمه لترامب، أشار كينيدي إلى أنه يعارض بشدة دخول الولايات المتحدة في «حروب لا نهاية لها»، كالحرب الأوكرانية، وذكر أن ترامب عازم على إنهاء هذه الحرب. وتابع: «يقول ترامب إنه سيستأنف المفاوضات مع (الرئيس الروسي فلاديمير) بوتين لإنهاء الحرب عندما يتولى منصب الرئاسة، هذا وحده يجعلني أؤيد حملته». وكشف كينيدي أنه اتخذ خطوات لسحب ترشيحه في ولايتين على الأقل في الأسبوع الحالي، وهما أريزونا وبنسلفانيا، اللتان تعتبران من الولايات المتأرجحة في الرئاسيات المقبلة، إلى جانب ميشيغن وجورجيا ونيفادا وكارولينا الشمالية وويسكونسن.

وكان ترامب قد أعلن خلال المناظرة الرئاسية مع المرشح السابق، الرئيس الحالي جو بايدن، في 27 يونيو/حزيران الماضي، أن «بمقدوره إنهاء الحرب في أوكرانيا خلال 24 ساعة إذا فاز في الانتخابات». كذلك انتقد ترامب في المناظرة المساعدات بمليارات الدولارات التي أُنفِقَت من أجل الدفاع عن أوكرانيا، قائلاً إن كييف «لا تفوز بالحرب». ونشر مؤشر «270 تو وين»، أول من أمس الجمعة، عيّنات من استطلاعين، قبل ساعات من إعلان كينيدي انسحابه. وحلّت هاريس أولى في استطلاع لشركة ريدفيلد أند ويلتون، عبر نيلها 47% من نيّات المستفتين، في مقابل 44% لترامب، و3% لكينيدي. أما نتائج مؤسسة أر أم جاي ريسيرش، فمنحت هاريس 48% في مقابل 46% بترامب و3% لكينيدي. وأظهر الاستطلاعان أن تأييد كينيدي لترامب سيؤجج حمأة المعركة الانتخابية، على الرغم من دعوة هاريس قواعد كينيدي، إلى التصويت لها في الرئاسيات.

وفي ظلّ تلقي ترامب دفعة إيجابية من كينيدي، أنهت شرطة ولاية أريزونا عملية بحث عن مطلوب، هدد بقتل الرئيس السابق. وأعلن مكتب رئيس الشرطة في مقاطعة كوتشيس بولاية أريزونا، إلقاء القبض على الرجل الذي هدد عبر وسائل التواصل الاجتماعي بقتل ترامب. وأوضح مكتب رئيس الشرطة في المقاطعة أن رونالد لي سيفرود (66 عاماً)، سبق أن صدرت عدة أوامر بضبطه من ولاية ويسكونسن، لكن لم تكن قد نُفِّذَت بعد. وأضاف المكتب أن سيفرود يقبع بمقر احتجاز المقاطعة بموجب مذكرة جنائية من مقاطعة غراهام في أريزونا، بسبب رفضه أمراً قانونياً بتوفير عينة من الحمض النووي الخاص به، بعد اتهامه بارتكاب جريمة جنسية في قضية سابقة وتهمتي تهديد بقتل ترامب في هذه القضية، وهو رهن الاحتجاز حالياً في انتظار صدور حكم قضائي آخر.

> تمويل جدار الحدود مع المكسيك فحوى قضية جنائية في نيويورك

وكان ترامب في زيارة لمقاطعة غراهام في الولاية، الخميس الماضي، عندما تفقد الحدود الأميركية مع المكسيك في إطار أنشطة حملته الانتخابية. ولدى سؤاله عن هذا التهديد في أريزونا، قال: «لست مندهشاً إلى هذا الحد. والسبب هو أنني أريد القيام بأشياء يعتبرها أهل الشر سيئة جداً». وتهديد ترامب بالقتل، هو الأحدث في سلسلة من التهديدات للمرشحين قبل الانتخابات. وفي أوائل أغسطس/آب الحالي، اتُّهم رجل من فرجينيا بتهديد هاريس، واعتقل رجل من نيو هامبشير في ديسمبر/كانون الأول الماضي لتهديده بقتل المرشحين الرئاسيين الجمهوريين. وفي يوليو/تموز الماضي، أصابت رصاصة أذن ترامب في محاولة اغتيال أدت إلى إصابة اثنين آخرين ومقتل رجل.

في غضون ذلك، حكمت القاضية أبريل نيوباور، مساء أول من أمس الجمعة، بأن على ستيف بانون، مستشار ترامب السابق، الخضوع للمحاكمة في نيويورك بتهمة الاحتيال الجنائي، بسبب مسعى لتمويل الجدار على طول الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك. ومن المقرر بدء محاكمة بانون في 9 ديسمبر المقبل، بعد 6 أسابيع من الموعد المقرر لخروجه من السجن، بسبب تحديه مذكرة استدعاء من الكونغرس.

(قنا، الأناضول، رويترز)

كينيدي متحدثاً في تجمّع لترامب بأريزونا، 23 أغسطس 2024 (زيبيكا نوبل/Getty)

رصد

مانيلا لبكين: أوقفي الاستفزازات

في ظل التوتر في بحر الصين الجنوبي المتنازع عليه بين الصين وست دول أخرى مطلة على البحر هي تايوان والفيليبين وماليزيا وبروناي وإندونيسيا وفيتنام، دعت الفيليبين، أمس السبت، الصين التي تدعي أحقيتها بالسيادة على معظم البحر إلى «التوقف فوراً عن كل الأعمال الاستفزازية والخطيرة»، بعد اتهامها مقاتلة صينية بإطلاق قنابل مضيئة «بشكل غير مبرر»، الخميس الماضي، من منطقة سوبي ريف التي استحوذت عليها الصين، والواقعة ضمن شعاب جزر سبارتلي، وذلك أثناء مشاركة طائرة تابعة لمانيلا في دورية بالمنطقة. علماً أن محادثات بين مانيلا وبكين نجحت، الشهر الماضي، في إبرام اتفاق ترتيبات مؤقتة لإعادة إمداد سفينة تابعة للبحرية الفيليبينية راسية في جزيرة سكند شول في بحر الصين الجنوبي بالطعام والمؤن. كما تدرس الفيليبين، وفق وسائل إعلام صينية، توسيع الاتفاق المؤقت مع بكين بعد حادث التصادم بين سفينتين، الاثنين الماضي، بالقرب من جزيرة سابينا التي تقع أيضاً في جزر سبارتلي، حيث تتركز معظم المواجهات بين خفر سواحل البلدين. في المقابل، لم يصدر أي تعليق من السفارة الصينية في مانيلا بشأن هذا الحادث الذي وقع في الأسبوع الذي تبادلت فيه مانيلا وبكين اتهامات عن وقوع تصادم بين السفينتين، وعن تحركات خطيرة في بحر الصين الجنوبي.

كما جاءت هذه التطورات رغم اتفاق البلدين على «استعادة الثقة» و«إعادة بناء الثقة» لإدارة النزاعات البحرية على نحو أفضل. إلا أن بكين كانت أعلنت، أول من أمس الجمعة، أنها اتخذت «إجراءات مضادة» ضد طائرات عسكرية فيليبينية متهمة بدخول مجالها الجوي فوق بحر الصين الجنوبي. وقالت وزارة الخارجية إن الصين ستواصل «حماية سيادتها الإقليمية وحقوقها البحرية بحزم، وستعارض بشدة أي عمل ينتهكها».

وكانت طائرة مانيلا التابعة لمكتب مصايد الأسماك والموارد المائية مكلفة بمراقبة واعتراض الصيادين الذين يتعدون على المنطقة الاقتصادية الخالصة للفيليبين بالتنسيق مع خفر السواحل. وقالت فرقة عمل مشتركة بين المؤسسات الحكومية الفيليبينية، تضم وزارة الدفاع والقوات المسلحة وخفر السواحل، في بيان أمس، إن طائرة «سيسنا 208 بي غراند كارافان» التابعة لمكتب مصايد الأسماك والموارد المائية كانت تحلق بالقرب من سوبي ريف، الخميس الماضي، عندما رصدت قنابل مضيئة تُطلق من جزيرة الصيد، التي حولتها الصين إلى قاعدة عسكرية على جزيرة. ولم يقدم البيان تفاصيل أخرى بما في ذلك اقتراب القنابل من الطائرة الفيليبينية وما إذا كانت قد واصلت دوريتها.

ولفت البيان إلى أن «الطائرة المقاتلة الصينية لم تتعرض للاستفزاز، إلا أن تصرفاتها أظهرت نيات خطيرة عرضت سلامة الأفراد على متن الطائرة (الفيليبينية) للخطر». وأضافت المؤسسات الحكومية: «نكرر بقوة دعوتنا لحكومة جمهورية الصين الشعبية لوقف جميع الأعمال الاستفزازية والخطيرة التي تهدد سلامة السفن والطائرات الفيليبينية التي تشارك في أنشطة مشروعة ومنتظمة داخل الأراضي الفيليبينية والمنطقة الاقتصادية الخالصة». واعتبرت أن «مثل هذه الإجراءات تقوّض السلام والأمن الإقليميين وتزيد من تقويض صورة جمهورية الصين الشعبية أمام المجتمع الدولي». من جهتها، قالت قوة مهام بحر الصين الجنوبي الفيليبينية، في بيان أمس، إن الطائرة نفسها «واجهت أيضاً مضايقات» من مقاتلة صينية أثناء تنفيذها رحلة استطلاعية بالقرب من جزر سكاربورو شول في بحر الصين الجنوبي، يوم 19 أغسطس/ آب الحالي، أي الاثنين الماضي. وأضافت قوة المهام أن «مثل هذه الأعمال تقوّض السلم والأمن الإقليميين وتزيد من تشويه صورة جمهورية الصين الشعبية أمام المجتمع الدولي». وقالت إن المقاتلة الصينية التي لم يجر استفزازها أطلقت قنابل مضيئة عدة مرات «على مسافة قريبة بشكل خطير» من الطائرة الفيليبينية.

(رويترز، فرانس برس، أسوشييتد برس، العربي الجديد)

> امتداد المواجهات إلى الجو
>
> يبدو أن المواجهات والاحتكاكات بين مانيلا وبكين تتصاعد، بعد سلسلة المواجهات بين خفر سواحل البلدين، منذ العام الماضي، لتمتد من المياه المتنازع عليها إلى المجال الجوي فوق بحر الصين الجنوبي. فقد سبق أن اتهمت الفيليبين، الصين بإطلاق قنابل مضيئة، في 10 آب/أغسطس الحالي، على مسار طائرة تابعة للجيش الفيليبيني أثناء تنفيذها دورية فوق سكاربورو شول، منددة بحصول «مناورات خطيرة».

سفينة تابعة لخفر السواحل الصيني تراقب قوارب صيادين فيليبينيين في بحر الصين الجنوبي، 16 مايو 2024 (تيد الجيبي/ فرانس برس)

متابعة

بيونغ يانغ تتهيأ لخطة واشنطن النووية

تلفزيون «يونهاب» الكوري الجنوبي يظهر كيم خلال تدريب، إبريل الماضي (كيم جاي هوان/ Getty)

انضمت كوريا الشمالية، أمس السبت، إلى الصين في انتقاد الخطة الاستراتيجية النووية المنقحة، وشديدة السرية، التي قالت صحيفة نيويورك تايمز الأميركية، الثلاثاء الماضي، إن الرئيس الأميركي جو بايدن وافق عليها في مارس/ آذار الماضي، وتتضمن توجيه القوات الأميركية للاستعداد «لمواجهات نووية منسقة محتملة تشمل روسيا والصين وكوريا الشمالية». فبعد اتهام وزارة الخارجية الصينية، الأربعاء الماضي، واشنطن بأنها «تروج رواية التهديد النووي الصيني، وتجد أعذاراً لتحويل الأنظار عن مسؤولية نزع السلاح النووي وتوسيع ترسانتها النووية والسعي لتحقيق ميزة استراتيجية»، ذكرت وكالة الأنباء الكورية الشمالية الرسمية، أمس، أن بيونغ يانغ «ستعزز قوتها الاستراتيجية بكل الطرق للسيطرة على كافة أشكال التحديات الأمنية التي قد تنتج عن خطة واشنطن المعدلة والقضاء عليها». وأضافت الوكالة أن وزارة الخارجية الكورية الشمالية «تعبر عن قلقها الشديد وتدين بشدة، وترفض، سلوك الولايات المتحدة». ولفتت إلى أن كوريا الشمالية تعهدت بالمضي قدماً في بناء قوة نووية كافية وموثوقة بما يكفي للدفاع بحزم عن سيادتها.

وكانت صحيفة نيويورك تايمز قد ذكرت أن الخطة الأميركية «السرية جداً» تعيد توجيه استراتيجية الردع الأميركية «لأول مرة بشكل يركز على التوسع السريع للصين في ترسانتها النووية». واعتبرت أن الوثيقة الجديدة (للاستراتيجية) هي تذكير صارخ بأن من سيؤدي اليمين الدستورية في 20 يناير/ كانون الثاني المقبل رئيساً للولايات المتحدة سيواجه مشهداً نووياً متغيراً وأكثر تقلباً بكثير من المشهد الذي كان موجوداً قبل ثلاث سنوات فقط. وتأتي الاستراتيجية النووية الأميركية، التي ذكرت «نيويورك تايمز» أنه يجرى تنقيحها كل أربع سنوات أو نحو ذلك ومن المتوقع أن تصدر بشكل علني قبل تسليم بايدن منصبه الرئاسي في يناير المقبل، في سياق تركيز أنظار واشنطن على ترسانة بكين وحلفائها النووية. فقد جاء في تقرير سنوي لوزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون)، في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، أن ترسانة الصين تضم أكثر من 500 رأس نووي نشط، ومن المحتمل زيادة عددها إلى ألف رأس بحلول عام 2030. وفي السياق، فإن بيونغ يانغ سبق أن أعلنت مراراً نفسها قوة نووية «لا رجعة فيها»، فيما يشرف زعيمها كيم جونغ أون على اختبارات لصواريخها الباليستية، وأنظمة أسلحتها النووية.

ورغم أن البيت الأبيض كان قد أعلن، غداة تقرير الصحيفة الأميركية، أن الخطة الاستراتيجية النووية التي وافق عليها بايدن العام الحالي «ليست رداً على دولة محددة أو تهديد بعينه»، إلا الولايات المتحدة تتطرق باستمرار إلى توسيع الصين ترسانتها النووية، كما تتهم، ومعها كوريا الجنوبية، كوريا الشمالية بتزويد روسيا بالذخيرة والصواريخ خلال حربها في أوكرانيا. علماً أن بيونغ يانغ وموسكو حليفتان منذ تأسيس كوريا الشمالية بعد الحرب العالمية الثانية.

(فرانس برس، العربي الجديد)